(٢)

المشهد السياسي والحزبي

د. أمل جمّال

بالإمكان الادعاء أن الخارطة السياسية الإسرائيلية ليست منحصرة في بقاء الحكومة وقراراتها فقط، لكن لا يمكن فهمها في العام ٢٠٠٧، بصورة عميقة، من دون التطرق إلى إسقاطات الحرب على لبنان في صيف ٢٠٠٦. فلقد بقي العام ٢٠٠٧ قابعًا في ظل هذه الحرب وأبعادها على لعبة البقاء السياسي من جانب رئيس الحكومة، إيهود اولمرت وحزبه، كديما.

إن شعور الانتظار، الذي ساد بعد إقامة لجنة التحقيق الحكومية لتقصي أحداث الحرب- لجنة فينوغراد- والتي نشرت استنتاجاتها على مرحلتين، يعتبر مميزا أساسيا للغالبية، إن لم يكن لجميع الأحداث السياسية الأساسية في اسرائيل في ٢٠٠٧.

إنّ جميع الأحداث الأخرى، بما في ذلك الفضيحة الجنسية لرئيس الدولة السابق، موشيه قصاب، وقضية التحرش الجنسي لوزير العدل السابق المقرب جدا من رئيس الحكومة، حاييم رامون، في الأيام الأولى لحكومة أولمرت، زادت الشعور العام بعدم كفاءة أولمرت كرئيس للحكومة، وتحولت الى عوامل إضافية في معركة كبيرة، أطرافها كل من رئيس الحكومة وحزب كديما من جهة، ورئيسا حكومة سابقان، هما إيهود باراك وبنيامين نتنياهو، ينتظران الموت السريري لحكومة أولمرت وانهيار كديما من أجل اعتلاء كرسيه، من جهة أخرى. هذان القائدان يوجهان سياساتهما، من داخل الحكومة ومن خارجها، من أجل هذا الهدف، بعد أن طردا بشكل أو بآخر من ديوان رئيس الحكومة بعد فترة وجيزة أظهرا فيها قصر نظرهما السياسي، وقلة مهارتهما في القيام بخطوات سياسية، تتجاوز المحدوديات السياسية التي ترسخت واستحكمت في اسرائيل منذ سنوات طويلة.

هذا الفصل سيحلل الساحة السياسية المركزية في إسرائيل في العام ٢٠٠٧ لناحية دعم الإطار المفهومي أعلاه. يجدر ذكر أن الحديث يدور على سنة حافلة بالأحداث والخطوات والمبادرات السياسية التي يمكن فهمها فقط من خلال وضعها في سياق الحرب على لبنان التي اندلعت في الأشهر الأولى لحكومة أولمرت والتي تمخض عنها صراع البقاء الذي يخوضه أولمرت وحزبه.

١- إسقاطات الحرب الإسرائيلية على لبنان ومحاولات تثبيت حكومة أولمرت

انتهت الحرب على لبنان في صيف ٢٠٠٦، كما هو معروف، بإخفاق عسكري واستراتيجي. الجيش الإسرائيلي لم ينجح في تحقيق أهدافه الاستراتيجية. لقد نجح في إلحاق ضربات موجعة بالمواطنين اللبنانيين وحقق بعض النجاحات التكتيكية لكنه لم ينجح في كسر ميزان الرعب مع حزب الله لصالحه، بمجرد عدم قدرته على إيقاف إطلاق صواريخ الكاتيوشا على شمال اسرائيل. ولهذا الفشل إسقاطات سياسية عميقة على الجيش وهيبته وإسقاطات آنية وبعيدة الأمد على الخارطة السياسية.

تقرير لجنة فينوغراد والمسؤولية الشخصية

لجنة فينوغراد نشرت استنتاجاتها النهائية في شهر شباط ٢٠٠٨، بعد سنة ونصف السنة تقريبا من الحرب على لبنان. تقرير اللجنة لم يتطرق للمسؤوليات الشخصية، حتى لو تضمن تلميحات بمسؤولية أشخاص معينين عن الحرب وأبعادها. حسب نص تعيين اللجنة فإن وظيفتها هي "فحص التحضير الذي تم وتصرف القيادة السياسية والأمنية في كل ما يتعلق بجوانب الحملة في الشمال والتي بدأت بتاريخ ١٢/ ٧/ ٢٠٠٦". وقد جاء أيضا في نص التعيين أن "اللجنة ستفحص وتقرر نتائج واستنتاجات وستقدم نصائحها وفقا لما تراه صحيحا، بالنسبة للقيادة السياسية وجهاز الأمن بكل ما يتعلق بجوانب الحملة في الشمال". لغة نص التعيين توحي أنه من صلاحيات اللجنة تقديم استنتاجات ذات طابع شخصي ويمكنها أن تلقي بالمسؤولية على القائمين بالوظائف المختلفة. ولكن عقب الالتماسات التي قدمت لمحكمة العدل العليا بعد نشر الاستنتاجات الجزئية للجنة في شهر أيار ٢٠٠٧ تم تحديد صلاحية اللجنة في كل ما يتعلق بتقديم توصيات شخصية.

لهذا السبب فإن الاستنتاجات النهائية للّجنة بقيت بطبيعتها تنظيمية عامة ولم تقم بتحديد مسؤوليات شخصية للفشل الإستراتيجي في الحرب. صيغة التقرير ومضامينه يعتبران نجاحا كبيرا لرئيس الحكومة ومستشاريه الذين منعوا أية إمكانية بأن يتم اتهام رئيس الحكومة بالفشل في الحرب وبالتالي حسم مصيره السياسي. ولكن سبق نشر التقرير النهائي نشر تقرير جزئي نسب لرئيس الحكومة، ووزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان مسؤولية مباشرة عن إخفاقات الحرب وطريقة اتخاذ القرارات قبلها وخلالها، سببت زعزعة في الوضع السياسي لايهود اولمرت وحكومته وأودى بالمستقبل الوظيفي لكل من وزير الدفاع، عمير بيرتس، ورئيس هيئة الأركان، دان حالوتس.

لجنة فينوغراد أقيمت كلجنة تحقيق حكومية بعد ضغط جماهيري شديد جدا على رئيس الحكومة لاقامة لجنة تحقيق رسمية. أولمرت امتنع عن اقامة لجنة تحقيق رسمية بسبب صلاحياتها الواسعة ومقدرتها، بموجب قانون لجان التحقيق الرسمية، والتي يترأسها قاض من المحكمة العليا، على تقديم توصيات شخصية من الممكن أن تطالب بإقالة القائمين على وظائف مركزية منها رئيس الحكومة.[١] لجنة التحقيق الحكومية تعتبر أقل درجة وهي تحصل على نص التعيين من رئيس الحكومة نفسه.

بعكس التوقعات، استمر عمل اللجنة أكثر من سنة ونصف السنة وذلك بسبب طريقة عملها واصرارها على فحص

أسباب اخفاق الجيش الاسرائيلي في تحقيق اهدافه وأدائه المتردي أثناء الحرب، من خلال فحص القرارات السياسية والعسكرية المتعلقة بتحضير الجيش للحرب ليس فقط في فترة ما قبل الحرب، وإنما من خلال فحص القرارات المتعلقة بهذه الأمور خلال الأعوام السابقة. هذا القرار أجبر اللجنة على التعامل مع مواد كثيرة ومقابلة عدد كبير من الأشخاص، الأمر الذي سبب تعقيدات في عمل اللجنة ومدى صلاحياتها القانونية، وبالتالي تقديم التماسات للمحكمة العليا بالنسبة لطريقة عملها وبالأخص في كل ما يتعلق بصلاحياتها وضرورة نشر محاضرها.

دفعت التأخيرات في عمل اللجنة وحاجتها لمواجهة الالتماسات التي قدمت للمحكمة العليا اللجنة الى اتخاذ قرار نشر تقرير جزئي قبل نشر النهائي. أدّى هذا القرار الى تقديم التماس لمحكمة العدل العليا يطالب بالزام اللجنة بنشر محاضرها قبل نشر التقرير الجزئي. وقررت محكمة العدل العليا الإستجابة لهذا الإلتماس وأجبرت اللجنة على نشر شهادات رئيس الحكومة، ايهود أولمرت، وزير الدفاع، عمير بيرتس ورئيس هيئة الاركان السابق، دان حالوتس، قبل نشر التقرير الجزئي وذلك قبل عيد الفصح اليهودي من العام ٢٠٠٧[٢].

وبعد سماع توجه المحكمة العليا، توجهت لجنة فينوغراد إلى المحكمة وطلبت أن تؤجل نشر شهادات رئيس الحكومة، وزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان. وذلك لأن "المسألة تثير إشكاليات موضوعية وقانونية ودستورية غير بسيطة، واللجنة لا تستطيع أن تتوجه في هذه المرحلة لمعالجتها بسبب رغبتها في إتمام كتابة التقرير الجزئي في الموعد المحدد".

أثارت هذه الخطوة احتجاج الكثيرين وخصوصا أفراد العائلات الثكلى الذين أرسلوا رسالة للقاضي فينوغراد وطالبوه بالاستقالة من رئاسة اللجنة وحلها من أجل إقامة لجنة تحقيق رسمية، على خلفية اتهامه بالعمل لصالح رئيس الحكومة.[٣] ولكن وبالرغم عن الضغط الجماهيري، استمرت اللجنة بعملها ونشرت في شهر نيسان تقريرها الجزئي.

أدى هذا التقرير إلى هزة أرضية صغيرة في النظام السياسي الاسرائيلي، حيث أصبح واضحا أن حالة التأهب التي استشرت بين القادة السياسيين في الدولة كان لها ما يبررها. ولكن بما أن اللجنة لم تقدم توصيات شخصية في التقرير الجزئي، وإنما اكتفت باستنتاجات، وحتى وإن كانت صعبة للغاية، للقيادة السياسية والعسكرية على حد سواء، فان التقرير الصعب لم يؤد إلى إسقاط الحكومة.

وحددت اللجنة أن رئيس الحكومة مسؤول عن الإخفاقات في القرارات التي اتخذت قبل الحرب، لأنها اتخذت من دون أن تعرض أمامه برامج مفصلة عن سير الحرب، وهو لم يطلب أن تعرض أمامه بدائل ولم يطرح تساؤلات ملائمة عن توجهات الجيش. اتهم رئيس الحكومة بأنه أعلن عن أهداف لا يمكن تحقيقها وأعلن ان الحرب ستستمر حتى يتم ذلك. وذكر التقرير الجزئي أن المسؤولية الشخصية لرئيس الحكومة مركزية في عملية اتخاذ القرار.[٤] وتطرق التقرير الى مسألة الجبهة الداخلية قائلاً إن "رئيس الحكومة لم يول أهمية كبيرة لكون الجبهة الداخلية معرّضة لاطلاق نار مستمر". هذه الادعاءات أدت الى غليان شعبي كبير ومطالبة رئيس الحكومة بالاستقالة إلى حدّ التوجه للمحكمة العليا لالزامه بالاستقالة.[٥] وعملت حركة رجال الاحتياط بالتنسيق مع تنظيمات العائلات الثكلى على تحشيد ضغط شعبي واسع.

أقيم احتشاد احتجاجي في تل أبيب في أعقاب تقرير فينوغراد الجزئي، شارك فيه نحو مئة ألف شخص. طالب المشاركون فيه من قيادة الدولة، وعلى رأسهم اولمرت وبيرتس، أن يخلوا أماكنهم من الساحة السياسية. في هذا الاحتشاد الاحتجاجي شارك فنانون، شخصيات عامة، العائلات الثكلى وأشخاص من حركة الاحتجاج.

وقد تطرق رئيس الحكومة الى احتجاج العائلات الثكلى في مؤتمر مجلس كديما بقوله، "أنا رئيس حكومة لا أتمتع بشعبية، واستطلاعات الرأي تشير الى أنني رئيس حكومة لا أتمتع بشعبية. الصحف تهتم بتذكير الجمهور بأنني لا أتمتع بشعبية، أصدقاء من المعارضة، وعلى رأسهم صديقي السيد نتنياهو، لا يضيعون أية فرصة للتأكيد على أنني رئيس حكومة لا أتمتع بشعبية... حتى في حزبنا يوجد من يهتمون بهذا السؤال. أنا لا أتمتع بشعبية". أولمرت طلب من أعضاء كديما ومن الاسرائيليين جميعا أن يسألوا أنفسهم ماذا يفضلون- رئيس حكومة ينشغل بالسؤال إذا ما كان يتمتع بشعبية، أو رئيس حكومة يقوم بواجبه ويؤدي عمله؟. وأوضح أولمرت أنه يأسف لتخييب آمال معارضيه وأنه لا ينوي الاستقالة من منصبه، حتى لو احتوى التقرير على استنتاجات صعبة.

في هذا السياق يجب توضيح أن أولمرت استطاع أن يعوّل على دعم أعضاء كديما له وعلى عدم رغبتهم بالتوجه إلى انتخابات جديدة بعد شهور فقط من الانتخابات السابقة. صحيح أن دعم أعضاء كديما لأولمرت لم يكن مضمونا مسبقا، ولكن التعلق الكامل لشخصيات مركزية في السياسة الاسرائيلية بالاطار السياسي الجديد، حزب كديما، أدى الى ظرف خاص، وفقًا له، لم يُترجم الرضى المنخفض من أولمرت إلى حالة امتعاض واسعة النطاق. وعلى العكس، فإن شخصيات مركزية في الحزب دافعت عنه.

على الرغم من ذلك، فإن التقرير الجزئي والعاصفة الجماهيرية التي رافقته أديا الى إلحاق ضرر جسيم بصدقية أولمرت الشخصية وصعبت عليه أداء مهامه. لكن بنية حكومته وحقيقة أن الأحزاب السياسية، ما عدا الليكود، لم تكن راغبة في انتخابات جديدة، ساهمت في استمرار عمل الحكومة. في هذا السياق يجب التوضيح أن الائتلاف الحكومي مبني حول حزب أولمرت، الذي تكوّن من أفراد من احزاب مختلفة، الأمر الذي من شأنه أن يهدد مقدرة الحزب على الاستمرار والحفاظ على مكانته في الظروف الصعبة في حال تم تفكيك الحكومة.

حزب العمل، الشريك في الائتلاف، لم يكن راغبا هو أيضا في انتخابات جديدة، خاصة في ظل كونه مسؤولا بشكل مباشر عن نتائج الحرب، بسبب كون من ترأسه، عمير بيرتس، وزير الدفاع في حكومة أولمرت. كذلك بالنسبة لبيرتس فقد وجهت له انتقادات صعبة في كل ما يتعلق بمسؤوليته عن طرق اتخاذ القرار قبل الحرب وخلالها، الأمر الذي صعّب قدرة الحزب على مواجهة انتخابات جديدة والنجاح فيها. لذلك، كان الحل لوضعه الحرج هو تغيير رئيس الحزب من خلال انتخابات داخلية وتغييرات في مناصب وزراء الحزب في الحكومة.

كذلك، فان حزب شاس كان مشاركا في الائتلاف، ووزراؤه جزء من الحكومة التي اتخذت قرار الحرب. كان وزراء شاس من أشد المتطرفين بكل ما يتعلق بحاجة اسرائيل إلى الرد بقوة على اختطاف حزب الله للجنديين في تموز ٢٠٠٦. مع أن وزراء الحزب لم يشغلوا وظائف تتعلق بشؤون الحرب المباشرة، إلا أنه بحكم وجودهم كجزء من الحكومة يتحملون المسؤولية عن اخفاقاتها. لذا، فإن انتخابات جديدة لم تكن واردة في حسابهم، زد على ذلك، أن ضعف أولمرت أفاد شاس المعروف بكونه حزبا يحترف استغلال ضعف رؤساء الحكومة ويعرف جيدا كيف يستغل

الظروف الائتلافية من أجل تحقيق مآربه وأهدافه السياسية. ووقوف شاس الى جانب اولمرت كان قرارًا مصلحيًا وهادفًا، من الممكن رؤية ثماره لاحقا.

حزب المتقاعدين كان جزءا من الائتلاف أيضا. هذا الحزب يعتبر أيضا حزب "مزاج" عابر، استطاع أن يحصل على سبعة مقاعد نبعت بالأساس من احتجاج وليد اللحظة لطبقات سكانية مختلفة. كان واضحا لرؤساء الحزب أن الغنيمة التي كانت من نصيبهم لن تعود مرة أخرى في أية انتخابات قادمة. لكون هذا الحزب جزءا من الحكومة ولكون من يترأسه هو رجل موساد سابق، فان الحزب رأى أنه من الأفضل أن يستمر في الحفاظ على الوظائف التي يحتلها، حتى لو كان الثمن انتقادا معينا من قبل الجمهور.

يمكن أن يضاف الى ذلك، أن اولمرت نجح في تقوية حكومته من اتجاه غير متوقع وهو انضمام حزب يسرائيل بيتينو (إسرائيل بيتنا) الذي يترأسه أفيغدور ليبرمان للائتلاف. هذا الحزب الذي يملك ١١ مقعدا انضم للحكومة في تشرين الأول ٢٠٠٦، أي بعد انتهاء الحرب بنحو ثلاثة أشهر، الأمر الذي يعني من ناحية جماهيرية تعبيرا عن الثقة في الحكومة والذي يترأسها. بسبب كون هذا الحزب حزب مهاجرين غالبيتهم منتخبون من اليمين، وبسبب كون هذا الحزب يدار بشكل ديكتاتوري تقريبا، كان قرار رئيسه بالانضمام للحكومة وحصوله على منصب نائب رئيس الحكومة ووزير للشؤون الاستراتيجية، حاسمًا. وقد أقيمت وزارة الشؤون الاستراتيجية خصيصًا لإرضاء ليبرمان وحصل حزبه على وزارة حكومية أخرى- وزارة السياحة، ما أدى الى قبول قراره في الحزب دون تحفظات تقريبا.

شكل مبنى الائتلاف، خاصة بعد انضمام يسرائيل بيتينو، مصدر ارتياح للحفاظ على قوة أولمرت وقدرته على مواصلة توجيه سفينة السياسة الاسرائيلية المتأرجحة. من ناحية أخرى، فإن التقرير الجزئي للجنة فينوغراد قطع كل أمل في أن تقدم حكومة أولمرت على القيام بخطوات استراتيجية أو سياسية جادة في الفترة القريبة. لذلك، فإن خطة "الإخلاء" والتي تحدث عنها أولمرت في حملة الانتخابات وتصريحاته عن رغبته في مواصلة طريق شارون في انسحاب آخر من مناطق الضفة الغربية بشكل يتوافق مع المصالح الاستراتيجية لاسرائيل تبددت. اولمرت تحول الى رئيس حكومة مقيد جدا نتيجة لتسرعه. لذلك، فقد استثمر وقتا كبيرا في إصلاح صورته ورغبته لإظهار مسؤوليته القومية لتصحيح الأخطاء التي ارتكبت وخاصة إعادة إصلاح الجيش.

في رده على التقرير الجزئي لتقرير فينوغراد قال أولمرت إنه "لا يوجد شك أنه يجب استخلاص العبر."[٦] لكنه تحدث عن النزعة الاسرائيلية، بعدم السماح لمن أخطأ أن يصلح نفسه. لذلك قال إنه "لا توجد أية امكانية في استخلاص العبر اذا حدثت هنا أزمة سياسية. أنوي مشاركتكم الاستمرار في استخلاص العبر . . . انه تقرير خطير وصعب. هناك هفوات، كانت هناك اخفاقات لدى متخذي القرار المركزيين وأنا على رأسهم. يجب استخلاص العبر، يجب إصلاح الأخطاء وهي كثيرة. أنا أنوي العمل من أجل إصلاح كل ما يجب إصلاحه بشكل جذري وسريع. ليس من الصحيح الاستقالة. هذه الحكومة اتخذت القرارات، وهي ستعمل على إصلاح النواقص".[٧]

يجب التذكير في هذا السياق أن كافة النقاشات المتعلقة بالحرب تمحورت حول أداء القيادتين السياسية والعسكرية

قبل الحرب وخلالها. النقاشات لم تتطرق الى مدى شرعية أو مصداقية الحرب والإسقاطات الهدّامة التي تسببت بها في الجانب اللبناني. أولمرت ورجاله علموا أن الجمهور في اسرائيل لا يعترض على الحرب وانما على نتائجها. عرفوا أنه لو كان أداء الجيش أحسن وكان بالاستطاعة ايقاف القصف على الجبهة الداخلية الاسرائيلية في المرحلة الأولى للحرب، لما ظهرت الأصوات الناقدة لدى الجمهور. هذه القراءة للواقع الإسرائيلي ساعدت أولمرت أن يمحّور الاهتمام من حول الإخفاقات العسكرية وكونها بعيدة المدى، من ناحية، والنجاح السياسي للحرب والذي تمثّل في إبعاد حزب الله عن الحدود مع اسرائيل ونشر قوات دوّلية في المكان، من ناحية أخرى. محورة الاهتمام في اخفاق الجيش أدت الى استقالة رئيس هيئة الأركان ووزير الدفاع، وبذلك تم تخفيف الضغط عن رئيس الحكومة.

استقالة رئيس هيئة أركان الجيش وأبعاد تعيين خلف له

أدّى الضغط الجماهيري بعد الحرب الى اضطراب كبير بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية. بالرغم من أن القانون الاسرائيلي يحدد بشكل واضح أن الحكومة هي المسؤولة عن الجيش وهو يخضع لقراراتها، إلا أن أداء الجيش السيء في الحرب لم يترك مجالا للشك في الحاجة إلى زعزعة الجيش وضرورة إحداث تغييرات جذرية فيه. ومع أن دان حالوتس كان رئيس هيئة أركان يتمتع بشعبية كبيرة في أوساط القيادة السياسية الرفيعة المستوى واعتبر صاحب تأثير كبير على السياسة الاستراتيجية لاسرائيل، فانه فقد الشعبية الجماهيرية وكان عليه أن يواجه الانتقادات الحادة على تأدية وظيفته. الضغط الذي أخذ بالازدياد على الحكومة وتوجيه أصبع الاتهام نحو الجيش بشكل عام ورئيس هيئة الأركان بشكل خاص أديا في النهاية الى استقالة دان حالوتس.[٨]

استقالة دان حالوتس أعطت وزير الدفاع، عمير بيرتس، وهو أحد المسؤولين عما تجذّر كإخفاق في الحرب على لبنان، فرصة ذهبية ليقرر من يكون رئيس هيئة الأركان القادم للجيش. ومع أن الانطباع المتدني عن أداء بيرتس كوزير للدفاع وعدم خبرته أديا الى تساؤلات كثيرة عن كفاءته لتعيين رئيس هيئة الأركان، إلا أنّ كونه رئيس حزب العمل، الشريك المركزي لكديما في الإئتلاف الحكومي وواقع أن إستقالته من الحكومة يمكن أن تسبب أزمة ائتلافية عميقة تؤدي الى تفكيك الحكومة، جعلا رئيس الحكومة يحافظ على علاقة علنية " لائقة " مع بيرتس. من ناحية أخرى لمح مكتب رئيس الحكومة كل الوقت ان على بيرتس أن يخلي مكانه لكونه يسبب حملا ثقيلا على مقدرة رئيس الحكومة في اعادة إصلاح مكانته. إلا أن عمير بيرتس استمر في منصبه كوزير مسؤول عن اعادة اصلاح الجيش وعن تعيين رئيس هيئة الأركان بعد استقالة دان حالوتس في ١٦ كانون الثاني ٢٠٠٧.

في نهاية المطاف تم تعيين من كان مديرا عاما لوزارة الدفاع ومن تنافس في السابق ضد دان حالوتس على رئاسة هيئة الأركان وخسر، الجنرال غابي أشكنازي. تعيين أشكنازي أتى ليعبر عن استيعاب بعض الاستنتاجات التي نبعت من اخفاقات الحرب على لبنان، وعن الرغبة في إعادة إصلاح الجيش، ومن وجهة نظر اسرائيلية إعادة هالة القدرة القتالية التي ميزته في السابق. أشكنازي هو جنرال ذو خبرة، يأتي من القطاع الحربي البري في الجيش ويعتبر ذو باع طويلة في معرفة إستراتيجيات القتال العادية وغير العادية. تعيينه جاء كخطوة مهمة ومحاولة لاستعادة لجيش ثقته بنفسه، على اعتبار ان أشكنازي يستطيع بشخصيته العميقة والجدية ان يؤدي الى إدخال إصلاحات بعد فترة طويلة

من تقليص في الموارد وفي التدريبات. وقد اعتبر تعيين أشكنازي خطوة ذكية من بيرتس وأولمرت وجزءًا من عملية إصلاح أخطاء ارتكبت من قبلهما ومن قبل قادة سابقين.

استقالة وزراء من حزب العمل ورئيس الإئتلاف الحكومي

شهد حزب العمل نقاشًا حادًا بخصوص مبدأ بقاء الحزب في الحكومة بعد الحرب على لبنان. الكثيرون في الحزب، بمن فيهم وزراء، نادوا بالاستقالة من الحكومة، والمواجهة بين رئيس الحزب وبين ناقديه أدت الى عقد إجتماع لمركز حزب العمل من أجل اتخاذ قرار في النقاش، خاصةً على ضوء قرار رئيس الحكومة ضم حزب إسرائيل بيتنا برئاسة أفيغدور ليبرمان، المعروف بمواقفه الفاشية، الى الائتلاف.

عقد مركز حزب العمل اجتماعا في تاريخ ٢٩ تشرين الأول ٢٠٠٦، وأتّخَذ قرارا بالبقاء في الحكومة، وذلك رغم الأصوات التي نادت بالاستقالة على خلفية ضمّ ليبرمان للحكومة. أحد هذه الأصوات كان الوزير أوفير بينيس-باز، والذي قدّم استقالته لسكرتير الحكومة في اليوم الذي أصبح فيه حزب إسرائيل بيتنا جزءا من الحكومة. بينيس برّر استقالته على أنها تمّت بسبب مواقف حزب إسرائيل بيتنا وخاصةً مواقف رئيسه المتطرّفة. لكنه تحدّث أيضا عن أداء الحكومة خلال الحرب الثانية على لبنان وقال: "منذ الحرب الثانية على لبنان فقدت الحكومة طريقها." وتساءل بينيس "هل الحل لإخفاقات الحرب على لبنان هو إدخال ليبرمان للحكومة؟ إذا كان ليبرمان هو الحل لضياع الطريق بعد الحرب، إذًا يجب على الحكومة بأكملها الاستقالة وإعطاء اليمين أن يقود الدولة."[٩]

لم ينجح أوفير بينيس بتصرفه هذا أن يؤدي الى استقالة حزب العمل، لكن على خلفية نشر تقرير فينوغراد الجزئي زادت الأصوات المعترضة على شرعية الحكومة ومن يقف برأسها. لم تكن الانتقادات والمطالبة بأخذ المسؤولية عن الأخطاء التي تمّت في فترة الحرب من طرف الأحزاب المعارضة، والعائلات الثكلى أو الجنود الاحتياطيين الذين شاركوا في الحرب بشكلها الأبشع فحسب، بل إنّ أحزابا في الائتلاف بدأت بإسماع أصوات ناقدة. جزء من قادة حزب العمل، الذين جلسوا في الحكومة، وحتى وزراء كانوا شركاء في عمليات اتخاذ القرارات قبل الحرب، أصبحوا يطالبون باستقالة المسؤولين عن الفشل.[١٠]

كان هذا هو حال الوزير إيتان كابل الذي استقال في أعقاب نشر التقرير الجزئي للجنة فينوغراد، مدّعيًا: "لا أستطيع بعد الآن الجلوس في حكومة يرأسها إيهود أولمرت... أولمرت، كما حدّدت اللجنة، بشكل واضح وقطعي، هو المسؤول، ولذلك عليه أن يستقيل". وأضاف كابل أنه سيعمل كي لا تكون استقالته الوحيدة وإنما تؤدي الى أن يقوم جميع الشركاء في الائتلاف بدفع أولمرت للاستقالة من منصبه.[١١] استقالة كابل، والتي اعتبرت بداية لتفتت الموقف الداعم لبقاء حزب العمل في الائتلاف، تجلت كغير مجدية في دفع أولمرت للاستقالة. وبعد استقالته انضم الى المعارضين لمعسكر عمير بيرتس في حزب العمل وتقرب من باراك، الذي نجح في أن يعود لقيادة حزب العمل بعد جولة انتخابية تلقى خلالها دعم كابل.

باراك بدوره اتّخذ موقفا حذِرا بكل ما يخص مستقبل طريق حزب العمل في الحكومة. لكن كلما اقترب الحسم بينه وبين عامي أيالون في المنافسة على رئاسة حزب العمل احتاج لدعم أوفير بينيس الذي طلب الالتزام بالاستقالة من

الحكومة اذا تم انتخابه. لذلك وعد باراك بتفكيك العلاقة مع حزب كديما اذا تم انتخابه لرئاسة الحزب. موقفه هذا، مع أنه نصه بحذر، أمسى مشابها لموقف عامي أيالون الذي صرّح بشكل علني أنه لا يثق برئيس الحكومة، ولذلك إذا تم انتخابه لرئاسة حزب العمل فلن يجلس في الحكومة. هذه المواقف للمرشحين لرئاسة حزب العمل أعطت مفهوما خاصا لاستقالة كابل من الحكومة والإحساس العام كان أن حكومة إيهود أولمرت تتفكك من الداخل.

يجب أن نضيف إلى ذلك أن أفيغدور يتسحاكي، سكرتير حزب كديما ورئيس الائتلاف، استقال من منصبه بتاريخ ٢ أيار ٢٠٠٧ بعد أن طلب علنيًا من أولمرت أن يستقيل على خلفية خطورة تقرير فينوغراد والخوف على مصير كديما. وبالرغم من أن يتسحاكي لم يصرّح بأن موقفه تم بالتنسيق مع قادة آخرين في كديما، لكن ثارت شكوك أن موقفه كان بالتنسيق مع وزيرة الخارجية، تسيبي ليفني، والتي تعتبر الشخصية رقم اثنين في كديما. غير أنّ استقالة يتسحاكي لم تؤد الى تطوّرات مثيرة في الحزب الحاكم. بعد استقالته مباشرةً قام أولمرت بتعيين تساحي هنغبي المقرّب منه رئيسًا للائتلاف. أمّا الضجّة التي أثارها يتسحاكي فلم تنجح في التوسّع وبقيت ضيّقة أو اقتصرت على قضية وزيرة الخارجية ليفني.

إدعاءات وزيرة الخارجية وإرجاعها الى السرب

أدّى نشر التقرير الجزئي الى موجة من الشائعات بأن وزيرة الخارجية، تسيبي ليفني، تعمل على الإطاحة برئيس الحكومة. مكتب الوزيرة أسرع إلى الإعلان أن: "وزيرة الخارجية لا تقف من خلف أية عملية للإطاحة برئيس الحكومة، إيهود أولمرت". في المقابل، اتهمت أطراف مقرّبة من رئيس الحكومة ليفني بمحاولة انقلاب بالاشتراك مع رئيس الائتلاف افيغدور يتسحاكي. المقرّبون من رئيس الحكومة ادّعوا بأنه "لا يوجد شك أنه كانت هناك محاولة للانقلاب، لكن هذه المحاولة فقدت من قوتها."[١٢]

رد الفعل الشديد لمكتب رئيس الحكومة واتهام ليفني بالتآمر كان هدفه دفع ليفني للتصريح علنيًا عن موقفها. وقد نجحت هذه المحاولة في دفع ليفني لاتخاذ موقف واضح من مستقبل شراكتها مع أولمرت. وفي لقاء بينهما أوضح أولمرت لليفني بأنها لا تستطيع "إدارة معسكر تآمر" ضده والحفاظ على موقعها كرقم اثنين بعده. ليفني من طرفها دعت رئيس الحكومة للاستقالة وقالت في مؤتمر صحافي دراماتيكي أجرته بعد لقائهما: "عبّرت عن رأيي في المقابلة بأن الاستقالة هي الخطوة الصحيحة من طرفه. كانت هنالك شائعات بأنني عملت للإطاحة برئيس الحكومة. هذا لم يحدث أبدًا. هذا قرار يجب عليه هو اتخاذه". وأوضحت ليفني أنها لا تضع إنذارا أمام أولمرت وذكرت أنها لن تؤيد اقتراح حجب الثقة الذي يهدف لاسقاط الحكومة.[١٣] وأوضحت ليفني أنها "فكرت في الاستقالة". لكنها تراجعت قائلة إنه لا يوجد أي تأكيد أن يؤدي ذلك الى استقالة رئيس الحكومة. وأضافت أن الاستقالة هي نوع من الاحتجاج لكنها ليست بالضرورة خطوة قيادية.[١٤]

وقد ظهرت مواقف بعض الشركاء في الائتلاف من خلال موقف نائب رئيس الحكومة ووزير الصناعة والتجارة والعمل، إيلي يشاي (شاس)، الّذي تحدّث عن الأزمة موضحا أن: "الوضع لا يحتمل ومتعِب جدًا. بدلا من إعادة الترتيب وتصحيح النواقص، يساعد الواحد الآخر على الإساءة الى الثالث. أنا أتأسف جدًا على ما يدور".

هذا الانتقاد عكس موقفا تستشري فيه المصلحة الحزبية وتخوف شاس من سقوط الحكومة وإرادتها بالبقاء في سدة الحكم، لما يتيحه ذلك من الحصول على الموارد التي تلزم الحزب لتقوية قاعدته الشعبية. انعكست هذه المصلحة في مواقف أعضاء حزب كديما أيضًا. فوزير الاستيعاب، زئيف بويم قال إن: "تاريخ دولة إسرائيل مبني من حكومات كانت فيها خلافات في الآراء الشخصية بين أشخاص كبار مثل أولمرت وليفني، وحتى أكثر من ذلك، من بن غوريون وشاريت حتى ديفيد ليفي وبيبي نتنياهو. هؤلاء الأشخاص أيضًا يعرفون مواجهة الأمور ووضع الأمور الشخصية جانبًا، عندما يكون الحديث عن أمور جديّة لدولة إسرائيل". ومن جهته قال وزير البناء والإسكان، مئير شطريت: "من الممكن التغلّب على الخلافات ومن الممكن الاستمرار والعمل معًا". وزير حماية البيئة، غدعون عزرا، قال: "أنا متأكد من أن الاثنين يستطيعان العمل معًا".[١٥] هذه الآراء عبّرت عن رغبة الأشخاص المركزيين في كديما بالحفاظ على الائتلاف وخاصةً الحفاظ على مكانتهم كأعضاء كنيست، ما يعتبر غير مؤكد في حال انحلت الحكومة واضطروا إلى التنافس مرة أخرى في انتخابات جديدة.

نجح رئيس الحكومة أولمرت بتهدئة الوضع في كديما والانتصار تكتيكيًا على منتقديه، الذين لم يحظوا بدعم واسع في الحزب ولم ينجحوا في توطيد الانقلاب ضده. وبالرغم من أن مواقف أعضاء كديما لم تعبّر عن مشاعر الجماهير والمطالبة باستقالة أولمرت، إلا أن قادة الحزب قرروا التعاون للتغلب على الغضب الجماهيري العارم، من أجل ضمان مستقبلهم ومستقبل حزبهم الجديد، حتى لو أن قدرتهم على بث الأمل في الجمهور والعمل على ارتفاع مستوى الثقة الجماهيرية في الجهاز السياسي كانت محدودة جدًا. الآمال التي بناها الجمهور على وزيرة الخارجية والتي بدت كإمرأة موثوق بها وصاحبة ضمير شخصي وجماهيري قوي، تلاشت الآمال بها بسرعة على خلفية تراجعها عن المبادرة بالمطالبة باستقالة أولمرت ومن ثم اصطفافها الى جانبه، ما أدى الى ضياع الدافع للمطالبة بتغيير في الحكومة من جهة والى الإساءة لمصداقيتها الجماهيرية من جهة أخرى.

عكست ردود الفعل السياسية الناقدة على خلفية نشر التقرير الجزئي للجنة فينوغراد مدى الشرخ القائم بين ثبات حكومة أولمرت في الكنيست بسبب الأغلبية البرلمانية التي تحظى بها، والثقة الجماهيرية المنخفضة بها. وفي هذا السياق من المهم التنويه أن أحد الأسباب لعدم تطور الغضب الجماهيري الى موقف شامل يعود الى موقف كبار المحللين السياسيين في وسائل الإعلام والذين أعطوا الشرعية لعدم استقالة أولمرت من خلال مواقفهم المعتدلة وانتقاداتهم الخفيفة. وبهذا انضموا الى موقف أحزاب الائتلاف التي فضلت الإبقاء على الوضع الحالي بدل إفساح المجال لانتخابات جديدة يكون الرابح الرئيس فيها رئيس المعارضة بنيامين نتنياهو.

استقالة عمير بيرتس وتعيين إيهود باراك وزيرًا للدفاع- المعاني السياسية والأمنية

لا شكّ في أن تقرير فينوغراد الجزئي بتر سيرة عمير بيرتس السياسية كرئيس لحزب العمل وأدى الى نهاية سريعة لقائد علّقت عليه آمال كبيرة لتغيير جدول الأعمال اليومي القومي من سياسي- أمني الى اجتماعي.

وعلى ضوء تضعضع مكانة بيرتس فُتحت الطريق للتنافس مجددًا على رئاسة حزب العمل، الأمر الذي كانت له إسقاطات كبيرة على مستقبل الحزب في حكومة أولمرت.

يذكر أن دستور حزب العمل ينص على أنه إذا لم يستطع المرشح الذي تم انتخابه رئيسًا للحزب تشكيل حكومة برئاسته، بما في ذلك في إطار ائتلاف تناوبي، يقوم حزب العمل بإجراء انتخابات جديدة لرئاسة الحزب بعد أربعة عشر شهرا من الانتخابات العامة للكنيست. وبسبب عدم نجاح عمير بيرتس في تنفيذ هذا الشرط، تم تحديد انتخابات لرئاسة حزب العمل في ٢٨ أيار ٢٠٠٧. وقد وصل بيرتس الى هذه الانتخابات بعد أن كان التقرير الجزئي للجنة فينوغراد قد حدّد مصيره السياسي وقضى على احتمالات اختياره مجددًا رئيسًا للحزب.

وقد ترشح بيرتس لرئاسة الحزب في الجولة الأولى من الانتخابات في ٢٨ أيار ٢٠٠٧ وتنافس خلالها مع إيهود باراك، الذي كانت علاقته سيئه مع بيرتس، وعامي أيالون، وهو حليف سياسي سابق لبيرتس، وأوفير بينيس-باز الذي انضم لباراك في الجولة الثانية لانتخابات رئاسة الحزب، وداني ياتوم، المقرّب من باراك وبيرتس نفسه.

وبما أن أيًا من المرشّحين لم يحصل على نسبة ٤٠٪ من الأصوات على الأقل، حسب دستور الحزب، اتخذ قرار بإجراء جولة ثانية بين إيهود باراك وعامي أيالون[١٦] في ١٢ حزيران ٢٠٠٧.

وأعلن بيرتس بشكل مباشر، في مؤتمر ناشطين عقد على خلفية الانتخابات الداخلية، أنه يجب دعم أيالون في الجولة الثانية.[١٧] بالمقابل أعلن بينيس، أنه يدعم ترشيح باراك لرئاسة الحزب.[١٨] وأعلنت عضو الكنيست شيلي يحيموفيتش أيضًا عن دعمها لترشيح باراك، مع أنها دعمت بيرتس في الجولة الأولى. ولعل العوامل التي أدت بيحيموفيتش لدعم باراك كانت المؤشر على موقف الكثيرين من ناشطي الحزب والذي لخص في رسالة ليحيموفيتش، حيث ادّعت بأن: " . . . جولة الانتخابات القادمة سوف تكون مقابل الليكود ونتنياهو، لا مقابل كديما. ولباراك احتمالات أقوى، من بين الاثنين، لأن يفوز بها".

وتؤكد أقوال يحيموفيتش إحدى مقولات هذا الفصل وهي أن الصراع على السلطة بين باراك ونتنياهو هو العامل الخفي الأكثر تأثيرًا على كل القوى السياسية الفاعلة في الحقل السياسي الإسرائيلي، الأمر الذي يحول حكومة أولمرت الى حكومة تسيير اعمال الى أن تحين الفرصة المناسبة لتغيير الوضع.

منذ أن أعلن باراك عن انضمامه للمنافسة على رئاسة حزب العمل، في كانون الثاني ٢٠٠٧، شدّد مقربوه على أن من يفوز بمنصب رئيس حزب العمل من المفروض أن يأخذ مكان عمير بيرتس كوزير للدفاع.

في مؤتمر صحافي في بداية أيار طالب باراك رئيس الحكومة بأن يستخلص استنتاجاته الشخصية من تقرير فينوغراد الجزئي. وقال في هذا السياق إن: "تقرير فينوغراد هو تقرير صعب، حيث أن استنتاجاته تبرّر استخلاص استنتاجات شخصية. قائد هيئة أركان الجيش وصل الى استنتاجات وتصرّف حسبها. وزير الدفاع استنتج بطريقته استنتاجات شخصية من التقرير. أنا أؤمن بأن رئيس الحكومة أيضًا، الذي أكن له التقدير وأحترمه كوطني إسرائيلي، سوف يجد الطريق المناسبة لاستخلاص استنتاجاته. حتى الآن، هذا لم يحدث". أضاف باراك أنه إذا تم استخلاص الاستنتاجات من طرف إيهود أولمرت، فستفتح الطريق لحكومة جديدة "نستطيع أن نكون شركاء فيها". وصرّح باراك بأنه إذا لم يتم استخلاص الاستنتاجات، فسيعمل على بلورة اتفاق واسع في حزبه وفي الكنيست، من أجل الاستعداد لانتخابات الكنيست الـ ١٨ في موعد متفق عليه. ولكن مقابل هذا التهديد أضاف باراك أنه "في الفترة الانتقالية، وعلى ضوء التحدّيات الكبيرة والحسّاسة والعاجلة التي تواجهها إسرائيل، سأكون على استعداد – إذا سمحت الظروف بذلك

– للمساهمة من تجربتي حسب استطاعتي في تصحيح طويل الأمد في جهازي الأمن والجيش، ومن المهم جدًا بنظري وجود وزرائنا في الحكومة " .[١٩]

هذه المواقف المتعاكسة أتت لكسب ثقة الجمهور وإظهار المسؤولية من جهة، ولإبقاء متسع من الإمكانيات أمام باراك وخصوصًا إمكانية التعاون بينه وبين أولمرت إذا ما نجح في انتخابات رئاسة حزب العمل وحصل على وظيفة وزير الدفاع، من جهة أخرى. بالمقابل، التزم عامي أيالون، المرشّح ضده، بالاستقالة من الحكومة في حال تم انتخابه لرئاسة الحزب.

فاز إيهود باراك برئاسة حزب العمل في الجولة الثانية في ١٢ حزيران ٢٠٠٧. على خلفية هذا الفوز قام عمير بيرتس بتقديم استقالته من وزارة الدفاع إلى رئيس الحكومة.

على خلفية انتخاب باراك لرئاسة حزب العمل تم تعيينه وزيرا للدفاع في حكومة أولمرت في ١٨ حزيران ٢٠٠٧. هذا التعيين قوّى من مكانة أولمرت ومنع أزمات ائتلافية كان من الممكن أن تهدد ثبات الحكومة. كما نجح باراك بتغيير دستور الحزب، في اجتماع بتاريخ ١ تموز ٢٠٠٧، صدق على اقتراح أوفير بينس-باز بحسبه يصبح باراك مرشّح حزب العمل لرئاسة الحكومة، ولن تكون انتخابات تحضيرية في الحزب قبل انتخابات الكنيست. وفي خطابه الأول في مركز الحزب بعد انتخابه قال باراك إن وعده باستقالة حزب العمل من الحكومة بعد نشر التقرير النهائي لفينوغراد ما زال قائما.[٢٠] هذا الوعد، كما يبدو، هو مجاملة لتهدئة قسم من مؤيديه، ولكسب ثقتهم في تغيير دستور الحزب.

إن انتخاب باراك لرئاسة العمل ورجوعه الى وزارة الدفاع شكّلا مؤشرا على الاستقرار السياسي المتوقّع لحكومة أولمرت. هذا التطوّر عكس ذكاء أولمرت السياسي الذي فهم جيدًا تفضيل باراك، الّذي ينوي التنافس على رئاسة الحكومة في المستقبل، أن يفعل ذلك من خلال منصبه كوزير للدفاع، وبهذا يتم استغلال الوقت اللازم الى أن تمر موجة الغضب على الأقل حتى يتم نشر التقرير النهائي للجنة فينوغراد وحتى بعد ذلك. وقد اتضح أن تعيين باراك كان تصرفا سياسيا صائبا من طرف أولمرت، خاصةً على ضوء قرار باراك الاستمرار في إشغال منصبه حتى بعد نشر التقرير النهائي للجنة فينوغراد في شباط ٢٠٠٨.

وقد ضمن باراك وحزبه الاستقرار لحكومة أولمرت والقدرة على المناورة في مواجهة محاولات حزب شاس فرض أجندة سياسية واقتصادية تلزم الخروج عن الاتفاق الائتلافي وتزعزع استقرار الحكومة. وقد اتضحت مع مرور الوقت أهمية وجود باراك في الائتلاف الحكومي لما يضفيه من شرعية على السياسات الأمنية بعد إخفاقاتها في حرب لبنان. واتضح مع مرور الوقت أيضًا أن لباراك أجندة أمنية متشددة يراد من خلالها إعادة الهيبة للجيش والتي تتمثل بسياسات وإجراءات عسكرية هجومية في الأراضي الفلسطينية المحتلة أو بضرب قواعد أو شخصيات عسكرية في سورية. وعلى المستوى السياسي أدى تواجد باراك في الائتلاف الحكومي الى تلاشي أداة الضغط الأخيرة لليسار الإسرائيلي على سياسات الحكومة، خصوصًا أن المعسكر اليساري المتمثل في حزب ميرتس تماهى مع سياسات حكومة أولمرت وقبل باستراتيجيتها "السلمية" المتمثلة في لقاءات أولمرت مع رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس.

٢ - الفساد الأخلاقي والإداري والاقتصادي ومدلولاته السياسية

قضية رئيس الدولة موشيه قصاب وإسقاطاتها القانونية والرمزية

بدأت قضية موشيه قصاب في ٨ تموز ٢٠٠٦، عندما نشر الصحافي أمنون أبراموفيتش تحقيقا صحافيا في القناة التلفزيونية الثانية، بأن الرئيس قدّم شكوى عن محاولة ابتزازه وتهديده، للمستشار القضائي للحكومة، ميني مزوز، ضد موظفة في مكتبه السابق. ادعى قصاب بأن الموظفة تدّعي مطاردته الجنسية لها والقيام بتصرفات مشينة. لكن، عندما حققت الشرطة مع الموظفة، والتي سُميَت بـ- أ -، ومع قصاب نفسه، انقلب اتجاه التحقيق. وقد أصبح قصاب هو الشخص المتهم، وقدمت نساء أخريات شكاوى ضده تتهمه بمطاردتهن جنسيًا.[٢١]

في ١١ تموز ٢٠٠٧، قرّر المستشار القضائي للحكومة فتح تحقيق جنائي، ضد الرئيس قصاب. رافق التحقيق منذ البداية، المستشار القضائي ميني مزوز، النائب العام عيران شيندر، وطاقم من المحامين من نيابة منطقة القدس. وقرّر المستشار القضائي تقديم توصية لتقديم لائحة إتهام ضد قصاب شملت عددا من المخالفات الجنسية أشدّها الاغتصاب.

إضافة لملف الاغتصاب، جرى التحقيق مع قصاب في قضايا أخرى، منها استغلال منصبه لتوزيع هدايا شخصية، على حساب صندوق بيت الرئيس. كما اتهم بالاحتيال، وخرق الثقة، وتلقي هدايا في ظروف مشبوهة، وملاحقة شاهد، وتشويش سير القضاء، والابتزاز، والتنصت الخفي. إلا أنه تبين أن قضية الشكوك التي ظهرت ضد الرئيس، فيما يتعلق بقضايا التنصت الخفي، لا تتوفر البراهين والأدلة الكافية عليها ولذلك تم إغلاق هذه الملفات.[٢٢] رافقت القضية معارضة جماهيرية ضد قصاب قادتها عضوات وأعضاء كنيست مثل شيلي يحيموفيتش- العمل وروحاما أبراهام- كديما، اللتين طالبتاه بالاستقالة، كما طالبتا بمقاطعة المناسبات التي يشارك فيها. قصاب من جانبه استمر في بداية القضية بإقامة المناسبات العلنية بمشاركته، لكن امتنع عن المشاركة في مراسيم القسَم لرئيسة محكمة العدل العليا، دوريت بينيش، بعد إعلانه للكنيست عن اعتكاف وظيفي مؤقت في فترة المراسيم. لكن، تحضيرًا لافتتاح دورة الشتاء في الكنيست في ١٦ تشرين الأول ٢٠٠٧، والتي كان من المفروض أن تتم حسب التقليد الرسمي بحضور رئيس الدولة، حذّر أعضاء كنيست كثيرون بأنهم ينوون عدم احترام الرئيس في هذه المناسبة إذا ما قرر الحضور. إلا أن الشرطة أنقذت الموقف عندما صرّحت بالاشتراك مع النيابة أن هناك على ما يبدو أدلة لتقديم قصاب للمحاكمة بتهمة الاغتصاب، المطاردة الجنسية، وسلسلة من الاتهامات الإضافية التي تضم منح هدايا ثمينة لأقاربه على حساب الدولة. وبناءً على ذلك قرّر قصاب تمديد اعتكافه الوظيفي المؤقت إلى حين تقديم لائحة الاتهام، وقرر عدم الاشتراك في الطقوس الرسمية.[٢٣]

بعد نشر قرار المستشار مزوز، بتقديم لائحة اتهام ضد قصاب، ارتفعت أصوات من جميع أطياف الساحة السياسية تطالب باستقالته. وادّعى الكثيرون أنه يجب عدم الانتظار الى مبادرة الرئيس بالاستقالة وإنما يجب فرض الاستقالة عليه بشكل فوري. وكانت بعض الشخصيات اعترضت على خطوة الرئيس بالاعتكاف الوظيفي المؤقت، وهذا لأن ذلك معناه تأجيل تقديم لائحة الاتهام ضد الرئيس، حيث أن القانون الإسرائيلي لا يمكّن من تقديم لائحة اتهام أو محاكمة الرئيس ما دام يشغل منصبه، بالرغم من أن صلاحياته تنقل الى رئيس الكنيست في حالة اعتكافه الوظيفي.[٢٤]

وقامت عضو الكنيست زهافا غالئون- ميرتس- بجمع تواقيع لعزل الرئيس، في حالة إعلانه عن اعتكافه المؤقت، إلا أن خطوتها لم تحظ بالدعم الكافي في الأوساط السياسية.

على خلفية إعلان المستشار القضائي للحكومة، عقد قصاب مؤتمرًا صحافيًا في ٢٤ كانون الأول ٢٠٠٧، والذي سميّ بعد ذلك بمؤتمر "أنا أتهم". وتمحور حول توجيه إصبع الاتهام الى وسائل الإعلام وطريقة تغطيتها للقضية، واتهم المستشار القضائي للحكومة بتسريب معلومات للإعلام من أجل تسريع تقرير مصيره. ووجه أصابع الاتهام إلى الشرطة، لكونها تجاهلت، بحسب إدعائه، أدلة كانت لصالحه. ومما قاله قصاب في المؤتمر: "في محكمة الإعلام هذه لا داعي للأدلة أو الحقائق، محكمة الإعلام الجماهيرية هذه انتهت من فترة – فقد أعلن الحُكم، تمت إدانتي وتحديد مصيري حتى قبل أن أقول كلمة واحدة." أما بخصوص مطالبته بالاستقالة فقال: "هل بسبب الإغتيال الإعلامي من المفروض أن أستقيل؟". وأضاف: "لقد تم إحياء المكارثية هنا في إسرائيل، وإنّ أحد المخاطر الكبرى هو التعاون بين الإعلام والشرطة الإسرائيلية، والذي يؤدي إلى دوس حقوق المواطن، حتى لو كان رئيس دولة".[٢٥]

في هذا المؤتمر أعلن قصاب أنه لن يستقيل حتى يتم تقديم لائحة الاتهام، لكنه أعلن عن اعتكاف وظيفي مؤقت. قررت لجنة الكنيست قبول طلب الرئيس بالاعتكاف الوظيفي المؤقت. وتم اتخاذ القرار بموافقة ١٣ عضو كنيست مقابل ١١[٢٦]. محاولات عزل قصاب من وظيفته أشغلت الجهاز السياسي كله، حيث أنه في جلسة أخرى في لجنة الكنيست في ٧ آذار ٢٠٠٧ والتي كان هدفها التوصّل الى عزله، لم تكن غالبية أصوات تؤيد ذلك. واعترض جزء من أعضاء الكنيست على العزل لأنه برأيهم لم تعقد محاكمة حتى الآن، والعزل من شأنه التأثير على عدالة العملية القضائية تجاهه.

وقد توصل محامو قصاب مع المستشار القضائي للحكومة الى صفقة ادعاء في ٢٨ حزيران ٢٠٠٧ يتم بموجبها اتهامه بأعمال مشينة، عقوبتها يمكن أن تصل الى سجن لمدة سبع سنوات، ولكن مع وقف التنفيذ. بالمقابل التزم قصاب بتقدّيم استقالته لرئيس الكنيست وبتعويض صاحبة الشكوى.

وعلل المستشار القضائي مزوز هذا التغيير في موقفه بأن الاستماع الى أقوال المدّعيات غيّر تفاصيل جذرية وأثر على القرار. واعترف بوجود صعوبات في الأدلة، خاصة بسبب التقادم، وأن هناك مصلحة عامة ذات قيمة بأن يعترف الرئيس قصاب ببعض التهم الموجهة إليه والتي من الصعب إثباتها في المحكمة، وأن لا تتم محاكمته.[٢٧] وقال مزوز في المقابلة التي أجريت معه في برنامج "لقاء مع الصحافة" في القناة الثانية للتلفزيون: "التقينا الرئيس واتضح بأن لدينا إنسانا تصرّف خلال سنين كشخص ذي جنوح جنسي متواصل. الصعوبة الكبرى هي في تقادم غالبية الجنح... ولو لم تكن هناك صفقة إدعاء لكان هناك احتمال كبير جدا بأن يتم تقديم لائحة اتهام على جريمة اغتصاب، ومع ذلك – لائحة الاتهام التي تتضمنها صفقة الادعاء تحمل خطرا ليس بالقليل".[٢٨]

وقال قصاب بهذا الخصوص، إنه وافق بسبب إرهاقه، ومن أجل تقليل معاناة عائلته.[٢٩] على ضوء هذه الأحداث وبناءً على صفقة الادعاء قدّم استقالته للكنيست. ومنذ تلك اللحظة، أصبحت رئيسة الكنيست، داليا إيتسيك، القائمة بأعمال الرئيس.[٣٠]

رافقت صفقة الادعاء انتقادات كثيرة من أطراف مختلفة، ما أدى الى عقد مظاهرة احتجاجية نظمتها منظمات

نسائية. اشتركت في المظاهرة نساء قياديات وعضوات كنيست، مثل شيلي يحيموفيتش، زهافا غالؤون، ونادية الحلو. الى جانب هذه المظاهرة، قدّمت منظمات نسائية وحركة جودة السلطة، التماسا لمحكمة العدل العليا ضد المستشار القضائي للحكومة، بطلب أن يتراجع عن صفقة الادعاء لأن الصفقة غير كافية لمحاسبة الرئيس السابق.[٣١] إلا أن المحكمة العليا رفضت قبول الالتماسات في ٢٦ شباط ٢٠٠٨ وأجازت المصادقة عليها في محكمة الصلح في القدس، الشيء الذي أدى الى تنفس الصعداء في أوساط واسعة لما في قضية الرئيس من إحراج، خصوصًا بعد أن كان الرئيس السابق أيضًا ألزم على التنحي من منصبه بعد أن تبين أنه تلقى كميات كبيرة من الأموال من صديق له دون إعلام أي من المؤسسات الضريبية كما يلزم القانون.

وقد طرأ تطور مهم في قضية قصاب في ٨ نيسان ٢٠٠٨ عندما أعلن أنه يتراجع عن صفقة الادعاء ويفضل إجراء محكمة عادية لتبرئة ساحته، الأمر الذي يفتح هذا الملف من جديد.[٣٢]

قضية وزير العدل حاييم رامون، استقالته وإعادة تعيينه في حكومة أولمرت

كانت هناك قضية مطاردة جنسية أخرى لوزير في حكومة أولمرت، هي قضية وزير العدل حاييم رامون. رامون اتهم بمطاردة مجندة قبل دخوله الى جلسة الحكومة التي تمت المصادقة فيها على شن حرب لبنان في تموز ٢٠٠٦. وقد استقال من الحكومة بعد تقديم لائحة إتهام ضده، وتمّ تعيين البروفسور فريدمان وزيرًا للعدل في ٢ شباط ٢٠٠٧.

وقرر ثلاثة قضاة إدانة حاييم رامون، بارتكاب تصرّف مشين، بسبب تقبيله جندية في مكتب رئيس الحكومة ضد رغبتها. وحدّدت المحكمة أن أقوال رامون غير صادقة وانتقدته انتقادًا شديدًا. مقابل هذا، ذكرت المحكمة أنها تثق ثقة تامة بشهادة مقدمة الشكوى، وحدّدت أن رامون تصرّف من منطلق التشكيك بأقوالها.[٣٣] استقبل قرار المحكمة بالترحيب في أوساط المنظمات النسائية وتعاملت معه كرسالة واضحة تميّز بين ملاحقة للفت الانتباه واستغلال علاقة نفوذ.[٣٤] مقابل هذا، وُجِّهت انتقادات كثيرة على القرار من طرف محامين كبار إدعوا أنه كان يجب عدم الوصول بهذه القضية الى المحكمة، إنما كان من المفضّل حل الموضوع في الجهاز التأديبي في الكنيست.[٣٥] بالمقابل، عبّر المستشار القضائي للحكومة، ميني مزوز، والنائب العام، عيران شيندر، عن رضاهما من الحكم.

أعلن رامون أنه سوف يقدّم استئنافا على الحكم.[٣٦] لكنه لم ينجح في تغيير قرار الحكم. أما بخصوص العقاب، فقد قرّرت المحكمة إدانة رامون دون وصمة عار وفرضت عليه واجب العمل ١٢٠ ساعة في الأشغال العامة لمصلحة الجمهور وتعويض المتضررة بقيمة ١٥ ألف شيكل. غير أن قرار المحكمة تجريم رامون دون الوصمة كان شديد الأهمية لكونه يفسح المجال لعودته الى الحياة السياسية بعد تنفيذ الحكم عليه.[٣٧]

إن استقالة رامون من وزارة العدل لم تكن محرجة وغير لطيفة فحسب، وإنما كانت لها إسقاطات سياسية كبيرة على مكانة وهيبة رئيس الحكومة، أولمرت، وذلك لكون رامون يعتبر شخصية سياسية مقرّبة جدًا منه، ويعتبر أحد مستشاريه السياسيين المركزيين. ولذا عمقت الأحساس الجماهيري العام بتفشي الفساد في كل مستويات السلطة وبأن قواعد اللعبة السياسية آخذة في التغيّر مع تغيّر نوعية وطابع السياسيين الذين يتربعون على كراسي السلطة في المستويات المختلفة.

ولم يمر وقت طويل حتى اقترح أولمرت على رامون، في شهر تموز ٢٠٠٧، العودة الى الحكومة وتسلم منصب نائب رئيس الحكومة. هذا القرار أثار نقدا شديدا من طرف منظمات نسائية ادعت أن عودة رامون للحياة السياسية معناها أنه "لا توجد ثقة بالحكم". [٣٨]

أدى تعيين رامون إلى جولة من التغييرات في وزارات الحكومة. فقد تسلم وزير البناء والإسكان، مائير شيطريت وزارة الداخلية بدلا من الوزير روني بار- أون الذي تسلم وزارة المالية على ضوء استقالة وزير المالية، أبراهام هيرشزون، من الحكومة في ٢٩ تموز ٢٠٠٧ بعد اتهامه بالفساد واختلاس أموال كثيرة عندما شغل وظيفة مدير عام هستدروت العمال القومية. كما تسلم زئيف بويم، الذي شغل وزارة القادمين الجدد والاستيعاب، وزارة البناء والإسكان. [٣٩] وتمّ تعيين وزير من شاس مكان بويم.

قضية وزير المالية أبراهام هيرشزون وأبعادها على هيبة أولمرت

ثمة حدث إضافي هزّ حكومة أولمرت وأساء الى مصداقيتها الجماهيرية هو قضية الفساد والاختلاس الكبيرة التي أتهم بها وزير المالية، أبراهام هيرشزون. هيرشزون والذي أعتبر مقرّبا جدًا من أولمرت ومن مستشاريه، اتهم باختلاس مبالغ كبيرة عندما كان في منصب مدير عام هستدروت العمال القومية. وقد اضطر هيرشزون، بعد زيادة الضغط الجماهيري عليه على خلفية دعوته للتحقيق في الشرطة، للإعلان عن اعتكافه في ٢٢ نيسان ٢٠٠٧. في هذه الفترة أخذ رئيس الحكومة وزارة المالية على عاتقه لفترة مؤقتة حتى يتضّح ما هو مصير هيرشزون. لكن هيرشزون اضطر الى الاستقالة في ٢٩ حزيران ٢٠٠٧.

على خلفية تسلم رئيس الحكومة لوزارة المالية، وبسبب اتهامه هو أيضًا في قضايا فساد مختلفة، قدمت بعض الجهات التماسا لمحكمة العدل العليا تطالب رئيس الحكومة بنقل وزارة المالية لشخص بوظيفة كاملة. وفي ٤ تموز أجرى رئيس الحكومة جولة تعيينات جديدة من ضمنها تعيين مقربه روني بار-أون كوزير للمالية.

قضية هيرشزون ما زالت معلّقة. بالرغم من أن استقالته من الحكومة خففت من الاهتمام الجماهيري بقضيته، لكن الاتهامات التي وجهت إليه، وقربه من رئيس الحكومة أضافا للإحساس الجماهيري أن الحكومة فاسدة وتجيز أنماط سلوك غير مناسبة، ما أدى إلى اهتمام جماهيري بقضايا الفساد المتهم فيها رئيس الحكومة نفسه، والذي عمّق الإحساس العام بأن هناك خطرا حقيقيا على استقرار الحكم في إسرائيل على خلفية انتشار ظواهر الفساد المالية لدى أصحاب مناصب عليا من متخذي القرارات.

قضية رئيس الحكومة أولمرت وزعزعة استقرار حكومته

أدّت قضايا الجنس والفساد لدى أصحاب مناصب مهمّة في بيت الرئيس والحكومة والكنيست الى انخفاض جدي في ثقة الجمهور في الجهاز السياسي. وقد عبرت نسبة كبيرة من الجمهور الإسرائيلي عن عدم رضاها من السياسيين ومن المؤسسات السياسية. [٤٠] اتهم الكثيرون أولمرت كمن يجيز الفساد كونه متهما بعدد من المخالفات في بعض القضايا وتم التحقيق معه بنفس الوقت بعدد من المخالفات. القضية الأولى هي قضية بيت كرمييه، والتي اتهم فيها بتلقي رشوة

بمبلغ ٤٨٠ ألف دولار، مقابل مساعدة مباشرة لتوفير تصاريح بشكل غير قانوني في بلدية القدس. القضية الثانية هي قضية وزارة الصناعة والتجارة والتشغيل، حيث اتهم أولمرت بمساعدة مقربين منه على أخذ منح من مركز الاستثمار، بشكل شاذ وخارج عن القانون، وهو متهم أيضًا بتعيين عشرات من مقربيه سياسيًا بشكل يناقض القانون، مقابل دعمهم له. وفي ١١ تشرين الثاني ٢٠٠٧ اقتحم محققو الشرطة، من الوحدة القطرية للتحقيق في النصب والاحتيال، عددا من مكاتب مؤسسات عامة ومؤسسات حكومية في الوقت ذاته، وصادروا مستندات في قضايا الفساد الجنائي ذات الصلة بأولمرت. واتهم أولمرت بقضية كبيرة إضافية هي قضية بنك ليئومي. هذه القضية بدأت عندما قام مراقب الدولة بتمرير مواد للمستشار القضائي للحكومة، المتعلقة بمشاركة رئيس الحكومة اليوم، ووزير المالية وقتها، إيهود أولمرت، في عملية بيع نواة السيطرة على بنك ليئومي، عن طريق مناقصة. توجيه النقد من طرف مراقب الدولة أدى الى شكوك بوجود تصرّف جنائي، الأمر الذي جعل النائب العام وقتها، عيران شيندر، يقوم بإجراء فحص مسبق، تنفذه الوحدة القطرية للتحقيق في قضايا النصب والاحتيال. وقرّر النائب العام، على خلفية التحقيق، أنه تمت بلورة قاعدة أدلة، على ما يبدو، للشك بأن أولمرت تصرف بكل ما يخص بيع نواة السيطرة في بنك ليئومي بتناقض مصالح، وأن هناك شكوكا في نقض الثقة ضده. على خلفية هذا، قرّر النائب العام توجيه أمر بفتح تحقيق جنائي ضد رئيس الحكومة بشبهة القيام بمخالفة نقض الثقة. في نهاية شهر كانون الأول ٢٠٠٧ حدّدت الشرطة أنه لا توجد قاعدة أدلة كافية لتقديم لائحة اتهام ضد أولمرت، ولذلك تم إرجاع الملف للنائب العام. هذه القضية كشفت عن التوتر الكبير القائم بين رئيس الحكومة وبين مراقب الدولة، الأمر الذي أدى الى مواجهة علنيّة بين الطرفين في عدد من المواقف.

على خلفية ازدياد القضايا حول أولمرت ارتفعت أصوات في إسرائيل مطالبة بتأجيل كل التحقيقات ضده الى أن تنتهي فترة حكمه. هذه الأصوات ادّعت أنه في أجواء تحقيقات الشرطة المتتالية والمتشعبة لا يستطيع رئيس الحكومة القيام بوظيفته كما هو مطلوب. اللافت للنظر أن من بين هذه الأطراف، التي نادت بالإمتناع عن التحقيق مع رئيس الحكومة أولمرت، الوزير المسؤول عن الشرطة، وزير الأمن الداخلي، آفي ديختر. هذا الطلب، وكما هو متوقع، ولّد انتقادات كثيرة ضد رئيس الحكومة وضد ديختر. قضايا أولمرت الجنائية ما زالت معلّقة، ويتم إحياؤها في الحيز الجماهيري على فترات متقاربة، الأمر الذي يلوّن أولمرت وحكومته بألوان من الفساد ويغذي عدم ثقة الجمهور في الحكومة خاصةً، وبالسياسة والسياسيين عامةً.

ولا بد من التنويه بأن قضايا الفساد المادي والأخلاقي ذات إسقاطات مباشرة على حكومة أولمرت، خصوصًا فيما يتعلق بمدى الثقة الجماهيرية التي تحظى بها، الأمر الذي يحد من إمكانيات وقدرات تحركاتها السياسية في مجالات عدة، من أهمها أمور الحرب والسلام، بما في ذلك المفاوضات السلمية مع الفلسطينيين.

٣- الساحة الحزبية ومؤشرات المرحلة القادمة

الانتخابات الداخلية في الليكود وتثبيت أقدام نتنياهو

بعكس الاهتمام الجماهيري بانتخابات حزب العمل الداخلية، فإن الانتخابات لرئاسة حزب الليكود والتي جرت في ١٤ آب ٢٠٠٧، لم تلق صدى جماهيريا. لعل السبب الأساس هو أن الليكود حزب معارض صغير وليس له

تأثير على الجهاز السياسي في وضعه الحالي، ذلك بالرغم من أن استطلاعات الرأي العام تتوقع له عودة كبيرة للحكم في حال أجريت انتخابات قطرية في الوقت القريب. السبب الثاني لغياب الاهتمام الجماهيري الكبير بالانتخابات الداخلية لرئاسة الليكود هي استقالة سيلفان شالوم من المنافسة على ضوء تقديم موعد الانتخابات الداخلية، وضمان النتيجة لصالح بنيامين نتنياهو. وقد ترشّح مقابل نتنياهو قائد الجناح اليميني-المتطرّف في الليكود، موشي فايغلين، ومرشّح غير معروف باسم داني دانون. نسبة المصوّتين لرئاسة الليكود كانت منخفضة ووصلت الى ٤٠٪ فقط، الأمر الذي يدل على عدم الاهتمام بانتخابات نتائجها معروفة مسبقًا، وأيضًا على خلفية وضع الليكود كحزب معارض لا يمتلك القدرة على تحدي استقرار حكومة أولمرت التي تأخذ دعمها من ثلثي أعضاء الكنيست تقريبًا. في نهاية يوم الانتخابات اتضح أن نتنياهو حصل على نسبة ٧٢,٨٪ من أصوات الناخبين، وبهذا أسس مكانته كمرشّح الحزب لرئاسة الحكومة في الانتخابات القادمة. بالرغم من أنه لم تكن هناك أهمية فورية لانتخاب نتنياهو لرئاسة الليكود، لكنه أثار صدى كبيرا في الجهاز السياسي، وذلك لأن فيه تهديدا لمرشّح حزب كديما ولاحتمالات قدرته في الحفاظ على قوته في الانتخابات القادمة. كما أن ذلك يشكل تحديا ليس ببسيط أمام مرشّح حزب العمل في انتخابات رئاسة الحكومة. فخيبة الأمل الكبيرة من كديما ومن مكانة حزب العمل الضعيفة، تعطي الاحتمالات الكبيرة لنتنياهو بالفوز في الانتخابات القادمة لرئاسة الحكومة. ومن الممكن أن يكون هذا أحد الأسباب الرئيسة لقرار إيهود باراك التراجع عن وعده باستقالة حزب العمل من الحكومة بعد نشر التقرير النهائي للجنة فينوغراد. باراك واع للتهديدات التي يضعها أمامه نتنياهو ولذلك فضّل تأجيل التنافس والبقاء في وزارة الدفاع مع استمرار دعم حكومة أولمرت حتى تتهيّأ ظروف سياسية أفضل.

المؤتمر الـ ٢٥ للحزب الشيوعي الإسرائيلي والمؤتمر السابع للجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة وتثبيت الخط الوطني

افتتح المؤتمر الـ ٢٥ للحزب الشيوعي بتاريخ ١ تموز ٢٠٠٧. وقد أتى هذا المؤتمر على خلفية خلافات شخصية امتزجت بالأيديولوجية بين صفوف قيادات الحزب وقيادات الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة. وما كانت كلمات افتتاح المؤتمر على لسان سكرتير الحزب إلا إنعكاسًا للخلاف. وقد افتتح المؤتمر عصام مخول وجاء في خطابه: "في هذه الأيام الحساسة بالذات، يبرز تميز الحزب الشيوعي كحزب السباقات الماراثونية بعيدة الأمد، مقابل الظواهر السياسية قصيرة النفس والرؤى، أحادية البعد، مقابل النظريات البرجوازية المختلفة، والتيارات القومجية والأصولية على أنواعها."[٤١] وأتت أقوال مخول كنقد لاذع للنزعات القومية عند الحزب المنافس، التجمع الوطني الديمقراطي. وطرح مخول نظريته الطبقية الأممية التي تشمل المسألة القومية والنضالات العادلة من أجل الحقوق القومية كإطار أساسي لعمل الحزب.

وكشف خطاب مخّول محاولات الحزب الشيوعي المحافظة على مكانته المحورية في الساحة السياسية العربية بشكل عام وفي الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة بشكل خاص، وذلك على خلفية التقارب الجاري بين حزب التجمع الوطني والحركة الإسلامية، وعلى خلفية الخلاف الدائر بين بعض قياديي الحزب الشيوعي، خصوصًا بين مخّول

وبعض قياديي الجبهة، وبالذات رئيسها، محمد بركة.

وقد تمخض المؤتمر عن قرارات عديدة حملت في طياتها الخلاف بين أقطاب الحزب المختلفة منها ما يلي: "إن محاولة قلة من المتناقشين من على منصة المؤتمر، الايهام بأن هناك نقاشا في المسألة القومية، داخل الحزب، والايهام وكأن هناك تراجعا عن الثوابت التاريخية في مواقف الحزب من الصهيونية، ليست اكثر من محاولة مبتذلة ومفتعلة، لا تمت بصلة الى الواقع، ولا تمت الى مصلحة الحزب، ان لم نقل انها تخدم موضوعيا مصالح الذين يرغبون في تشويه صورة الحزب والاساءة اليه، والذين يرغبون في دفع الحزب للعب في ملاعب ليست هي ملاعبنا، وتصوير تعميق الالتزام بالرؤية الطبقية، وكأنه انتقاص من الموقف الأممي الصحيح في المسألة القومية".[٤٢]

وقد عقد المؤتمر السابع للجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة في يومي ٢٣ و٢٤ من شهر تشرين الثاني. وأتى هذا المؤتمر كجزء من الحراك السياسي من أجل رص الصفوف الداخلية في الجبهة ومقابل أحزاب سياسية أخرى، خصوصًا بعد التقارب السياسي الجاري بين حزب التجمع الوطني الديمقراطي والحركة الإسلامية. وما جاء في قرارات المؤتمر يعكس موقف الجبهة التاريخية في النضال من أجل:

- "تصحيح الغبن التاريخي – مطالبة دولة إسرائيل بالاعتراف بمسؤوليتها عن النكبة والغبن التاريخي الذي ألحقته بشعبنا العربي الفلسطيني عمومًا، وبنا، الباقين في وطنهم؛ واتباع العدل التصحيحي الذي يضمن إرجاع الأراضي المسلوبة وعودة المهجّرين إلى قراهم والاعتراف بالقرى غير المعترف بها وإعادة الأوقاف الإسلامية والمسيحية إلى أصحابها الشرعيين".
- „الدمقراطية والتهديد الفاشي – يحذرون من مغبّة استمرار وتصاعد الزحف الفاشي، لِما يمثله من خطر حقيقي داهم على قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والمواطن، لا سيما تحوّل الخطاب العنصري الترانسفيري إلى خطاب مركزي مشروع في المجتمع الإسرائيلي؛ ويطالبون السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية باتخاذ كل التدابير اللازمة للجم هذه التوجّهات والتصدّي الحازم لهذه الهجمة الخطيرة على الهامش الديمقراطي، مؤكدين أن استفحال الفاشية سيمسّ العرب أولا ولكنه سيطال فئات أخرى حتمًا".
- „المساواة القومية والمدنية التامة – يطالبون بالمساواة التامة للمواطنين العرب الفلسطينيين في إسرائيل في جميع مناحي الحياة، مساواةً قومية ومدنية؛ وبالاعتراف بهم، بموجب القانون، أقلية قومية وأصلية، على كل ما يترتب عليه من حقوق تضمنتها المعاهدات والمواثيق الدولية؛ وبأن تتبنى الدولة توجّهًا ديمقراطيًا في جوهرها وطابعها وتعريفها، بحيث تعبّر عن المجموعتين القوميتين المواطنتين في الدولة".[٤٣]

مؤتمر التجمع الوطني الديمقراطي وأبعاد خروج عزمي بشارة من الساحة البرلمانية

مع أن شرعية الأحزاب العربية في إسرائيل هي في محل الشك الدائم من قبل المؤسسة السياسية الإسرائيلية والجمهور الإسرائيلي اليهودي، إلا أن هذه الأحزاب تعمل في الحقل السياسي الإسرائيلي وتخضع لقوانين اللعبة السياسية الإسرائيلية. في هذا السياق أتى مؤتمر حزب التجمع الوطني الديمقراطي الخامس والّذي افتتحت أعماله

صباح يوم ٢٣-٦-٢٠٠٧ . وأتى هذا المؤتمر على خلفية القضية التي حيكت لرئيس الحزب، الدكتور عزمي بشارة وأدت الى بقائه خارج إسرائيل الى أجل غير معلوم. وقد أجمل د. جمال زحالقة، رئيس كتلة التجمع البرلمانية ومن تولّى رئاسة الحزب بعد خروج رئيسه السابق من الحلبة السياسية الإسرائيلية، في كلمته الوضع الّذي يواجهه الحزب: "ينعقد هذا المؤتمر في موعده المحدد سلفا رغم المعركة التي خضناها في مواجهة الهجمة على د. عزمي بشارة وعلى التجمع. هذا المؤتمر الاول الذي ينعقد في غياب بشارة، وقد جاء ليؤكد أن التجمع ماضٍ في طريقه بقوة أكبر وعزيمة أشد، متمسكا بالمبادئ والمواقف والمشاريع السياسية التي تميز بها التجمع والتي كان للدكتور بشارة الدور المركزي في صياغتها وبلورتها."[٤٤]

وقد كان لقضية بشارة تأثير كبير على الحضور الشعبي للحزب، الذي بدأ بمناورات سياسية للوصول الى اتفاقيات مع أحزاب أخرى تضمن بقاءه على الساحة السياسية الإسرائيلية بعد غياب قائده الكاريزماتي والّذي أدى غيابه الى تغييرات مهمة في صفوف أعضاء الحزب. من المهم التذكير فقط أن قضية بشارة ستكون ذات إسقاطات مهمة على الحزب وتحالفاته السياسية في الانتخابات القادمة، خصوصًا إذا ما تم رفع نسبة الحسم. ففي الانتخابات السابقة حصل التجمع الوطني على ثلاثة مقاعد في الكنيست، إلا أن نجاحه هذا يعود لاتفاق فائض الأصوات مع الجبهة الديمقراطية. وتبين من عدد الأصوات أن التجمع بحاجة لائتلاف مع حزب عربي آخر لضمان دخوله للكنيست. وبما أن خروج عزمي بشارة يعد ضربة قوية للحزب، خصوصًا في الأوساط الشابة، فمن المرجح أن يدفع ذلك بالتجمع إلى ائتلاف يضمن استمراريته. وقد أدى خروج بشارة من اللعبة السياسية المباشرة إلى خلق فراغ سياسي في حزبه وفي الساحة السياسية العربية بشكل عام، الشيء الّذي ترجم في حزبه بخسارة بعض أعوانه مقاعدهم في سكرتارية الحزب في الانتخابات التي عقدت خلال مؤتمر الحزب.

يذكر أن قضية بشارة أثارت الكثير من التساؤلات عند المواطنين العرب وخاصة على ضوء أن التهم ضده أثيرت بعد ستة أشهر من انتهاء الحرب على لبنان. لم يتم ايقاف بشارة ولم يحقق معه إلا بعد أشهر من إثارة الشبهات حوله، الأمر الذي جعل الكثيرين يعتقدون أن الحديث هو عن مؤامرة لجهاز الأمن العام في إسرائيل تشكل محاولة لإسكاته بسبب تأثيره الكبير على الخطاب السياسي وعلى وجهة نظر مواطني الدولة العرب. فإن نشر وثائق التصورات المستقبلية من قبل مثقفين وشخصيات عربية في نهاية العام ٢٠٠٦ وخلال ٢٠٠٧ جعلت الكثيرين يعتقدون أن هذه الوثائق والأفكار التي تحملها ما هي إلا استمرار لأفكار ومعتقدات بشارة. على ضوء ذلك، تم تفسير التهمة الأمنية الموجهة لبشارة على أنها سياسية ومحاولة لتخويف وردع الجمهور العربي ولإسكات قادته. اختيار بشارة للبقاء خارج حدود إسرائيل في هذه المرحلة وقلة ثقته بجهاز القضاء الإسرائيلي شكل تجسيدا للشرخ العميق بين الجمهور العربي وبين الجهاز السياسي والقضائي في إسرائيل وأتى على خلفية التغييرات الحاصلة على قانون المواطنة الإسرائيلي والتي هدفت للانتقاص من معنى المواطنة العربية في إسرائيل.[٤٥] وكانت تصرفات سياسيين عرب، خاصة أعضاء كنيست وأحزاب عربية، في أعقاب قضية بشارة تشير الى نجاح ملحوظ للسياسة الإسرائيلية لردع بعض قادة الجمهور العربي على المستوى التصريحي والفعلي معا.

تعيين وزير عربي وسياسة التهذيب

عُيّن غالب مجادلة كثاني وزير عربي في حكومات إسرائيل في ٢٩ كانون الثاني ٢٠٠٧ . رئيس حزب العمل، عمير بيرتس، اتخذ القرار بتعيين مجادلة كوزير لملء كرسي الوزير أوفير بينيس، الذي استقال قبل ذلك بشهرين على ضوء دخول حزب يسرائيل بيتينو لحكومة أولمرت .[٤٦] في هذا السياق قال عمير بيرتس ان "تعيين مجادلة كوزير هو أمر تاريخي وليس هناك شك في أن هذه الخطوة ستؤدي الى تحسين العلاقات بين المجموعات السكانية في اسرائيل" .[٤٧] قرار بيرتس تعيين مجادلة اعتبر من قبل أعضاء في حزب العمل خطوة سياسية من أجل تدعيم بيرتس قبل الانتخابات التمهيدية على رئاسة الحزب، وخاصة عند أعضائه العرب .[٤٨]

وقد أثار اعلان بيرتس عن تعيين مجادلة ردود فعل مختلفة من قبل أعضاء كنيست من حزب العمل . ووصف أوفير بينيس هذه الخطوة بأنها "صفقة" تعبر عن الاستخفاف والاستهانة بذكاء المنتخبين . وأضاف أنه "لا يوجد شك انه من الجدير أن يكون في حكومة إسرائيل وزير عربي، ولكن التعيين الحالي هو تعيين لمستلزمات الانتخابات التمهيدية فقط، والتي تناسب حكومة مرتبكة وليس لديها طريق، ومشغولة بصراع البقاء فقط" .[٤٩]

الإعلان عن تعيين مجادلة وزيرًا ادى الى انتقادات من قبل أعضاء كنيست عرب . وقال رئيس الجبهة، عضو الكنيست محمد بركة، إنه "لا يوجد في تعيين مجادلة أية خطوة لمصلحة المساواة، وإنما هذا جزء من لعبة قذرة من أجل تحسين احتمالات بيرتس الضئيلة أن يبقى في رئاسة حزب العمل" .[٥٠] وقال عضو الكنيست طلب الصانع إن "مجادلة لا يمثل الجمهور العربي . . وانه يلعب وظيفة المهرج في مسرح اللامعقول السياسي، عندما يدخل عربي الى منصب استقال منه عضو الكنيست بينيس على ضوء ضم ليبرمان للحكومة بسبب أفكاره ومعتقداته ."[٥١]

وانتقد عضو الكنيست ليبرمان توقيت التعيين واتهم بيرتس بتعيين مستهتر لمجادلة . وأضاف ليبرمان أن "عمير بيرتس قام بعمل غير لائق . . . لو أن بيرتس عمل ذلك بعد أن استقال أوفير بينيس (من سبقه في المنصب)، لكنت أفهم ذلك . ولكن الآن، الخطوة مرفوضة من أساسها . لا يوجد لدي مشكلة مع غالب مجادلة، لا يوجد لدي مشكلة مع كونه عربيا . اذا كان التعيين جاء من أجل اصلاح وضع عرب إسرائيل يمكن فهم ذلك، لكنه جاء برمته لتغيير الوضع السياسي لعمير بيرتس" .[٥٢]

وكان هناك من بارك التعيين . على سبيل المثال قال ايتان كابل، من حزب العمل، إن تعيين مجادلة "شهادة احترام لحزب العمل" . وقالت عضو الكنيست شيلي يحيموفيتش من حزب العمل أيضًا إن "الطريق للمساواة لعرب إسرائيل طويلة، لكن هذا التعيين هو بلا شك خطوة أولى رمزية وفعلية مهمة للغاية" ، وقالت عضو الكنيست نادية حلو "أرى بذلك خطوة اخرى في طريق العيش بتعايش ومشاركة" .[٥٣]

مجادلة من جهته قال بعد تعيينه إن "تعيين وزير عربي أول في حكومة إسرائيل، يمثل أكثر من مليون عربي، يعتبر انجازا للمساواة وللسلام الداخلي في دولة إسرائيل" .[٥٤] ورأى في التعيين خطوة تاريخية ليست لها سابقة لم يستطع رفضها .

إقامة حزب "العدالة الاجتماعية" من قبل

المليونير الروسي الأصل غايداماك

كانت لموجات المهاجرين اليهود على الدوام تأثيرات عميقة على المجتمع اليهودي قبل وبعد قيام الدولة. وكان للهجرة الكبيرة من دول المعسكر الاشتراكي في سنوات التسعينيات تأثير كبير على المجتمع والثقافة في إسرائيل. لهذه الهجرة تأثيرات سياسية مهمة. إن وجود أحزاب مهاجرين شرعية، متداخلة في الحياة الجماهيرية، وتحسم مصائر حكومات وقادة، أصبح مفهوما ضمنًا في إسرائيل. تأثير المهاجرين ظهر في ازدياد قوة الليكود على حساب حزب العمل منذ انتخابات ١٩٩٦، حيث لعب كل من حزب يسرائيل بعلياه وحزب يسرائيل بيتينو، دورا حاسما في إقامة إئتلافات حكومية. مثل هذه الأحزاب تميل الى الدكتاتورية، وتتميّز بقائد فعّال واحد مثل نتان شيرانسكي أو أفيغدور ليبرمان. وقد ظهرت خطورة هذه الأحزاب من خلال تصرفات ليبرمان الذي فرض إرادته على حزبه ودخل الى الائتلاف الحكومي محاولاً استغلال ضعف أولمرت لفرض إرادته السياسية، خصوصًا في كل ما يتعلق بسياسات الحكومة الاستيطانية وقضايا المفاوضات مع الفلسطينيين.

في السنوات الأخيرة تطوّرت ظواهر مرافقة لأحزاب المهاجرين، وتتمثل في تجارب مهاجر ثري واحد يسرق الأنظار الجماهيرية ويؤثر على عمليات اتخاذ القرارات في المستويات القومية. النشاط الجماهيري والسياسي للمليونير أركادي غايداماك يقع في هذا الإطار. غايداماك يعتبر شخصية جماهيرية سريالية في السياسية الإسرائيلية. فقد ظهر بشكل مفاجئ كشخصية جماهيرية تملك ثروة شخصية كبيرة جدًا لا تعرف مصادرها، ويستطيع القيام بمناورات سياسية وتحريك جماهير عريضة، من دون أن يتقن حتى اللغة العبرية. ظاهرة غايداماك تتطلب نظرة عميقة أكثر، لكن من المهم أن نذكر في هذا السياق أنه فقط في دولة مثل إسرائيل يمكن حدوث ظاهرة كهذه، حيث أن شخصا واحدا مصادره الاقتصادية مشبوهة بالإجرام يستطيع إقامة بنية اقتصادية وتنظيمية متشعبة، تمكنه من التأثير على إدراك ووعي طبقات واسعة من الجمهور، وبالأساس الطبقات الضعيفة. إن التدهور الاقتصادي المستمر للطبقات الضعيفة في إسرائيل، بسبب السياسات الاقتصادية النيوليبرالية، سمحت لغايداماك تجنيد مؤيدين كثيرين استفادوا من الخدمات التي زودها لهم وقت الضيق. أمثلة على هذا نجدها في مساعدة المحتاجين ومواطني الشمال وقت الحرب على لبنان أو مساعدة سكان سديروت على خلفية إطلاق الصواريخ من قطاع غزة.

في نطاق هذا يجب النظر الى إقامة غايداماك حركة "العدالة الاجتماعية" كحركة اجتماعية- سياسية تشكل انعكاسا لنواياه في الدخول الى المعترك السياسي الإسرائيلي. ولا شك في أن حركة غايداماك تدخل الى الحلبة السياسية على أكتاف موجات الفقر، والإحساس بضياع البوصلة الذي يسكن قلوب الكثيرين في المجتمع الإسرائيلي. من الصعب، في هذه المرحلة، قياس تأثير حركة العدالة الاجتماعية على الجهاز السياسي، لكن لا شك بأنها ليست ظاهرة معزولة عن تعقيدات الواقع الاجتماعي والاقتصادي الإسرائيلي، والتي ستؤثر مستقبلا على الواقع السياسي، خصوصًا في كل ما يتعلق بقضايا الفساد المالي المتفشي في أوساط واسعة من المجتمع. كما أن ظاهرة غايداماك وحركته تعكسان كون إسرائيل مشروعا اقتصاديا يجتذب الاستثمار الخارجي حتى وإن كان مشكوكًا بنزاهته ما دام يخدم المصالح السياسية للدولة والنخب القائمة على استمراريتها.

٤- حرب السلطات ومحاولات تقزيم السلطة القضائية والرقابة القانونية

تعيين دانيئيل فريدمان وزيرًا للعدل، والصدام مع رئيسة المحكمة العليا والسلطة القضائية

تم تعيين البروفسور دانيئيل فريدمان وزيرًا للعدل في ٦ شباط ٢٠٠٧، مكان الوزير السابق حاييم رامون. وأتت أقوال رئيس الحكومة في جلسة الحكومة التي تمت فيها المصادقة على التعيين لتعكس مدى البعد الشاسع بين ما يقال رسميًا وما يتم القيام به على أرض الواقع. وقال أولمرت إن: "فترة ولاية فريدمان تضمن حفظ وحماية حقوق مواطني إسرائيل، وأولا حماية احترام محكمة العدل العليا." [٥٥] وظهرت أهمية أقوال أولمرت هذه مع زيادة التوتر بين فريدمان ورئيسة محكمة العدل العليا، دوريت بينيش.

فريدمان هو محاضر للقانون في جامعة تل أبيب وحائز على جائزة إسرائيل في مجاله، الأمر الذي يمنع الشكوك حول مهنيته. ولكنه معروف بنقده الشديد لجهاز القضاء، للمستشار القضائي للحكومة، وللنائب العام على خلفية معارضته السلوكيات المتبعة في الجهاز القضائي، وخاصةً طريقة اختيار قضاة محكمة العدل العليا بشكل عام، واختيار الرئيس بشكل خاص. فريدمان اعترض على طريقة تعيين رئيسة محكمة العدل العليا دوريت بينيش، وقاد حملة ضدها بسبب اعتراضها على تعيين زميلته، البروفسور نيلي كوهين، للمحكمة العليا. فريدمان معروف أيضًا بمعارضته لما يسمّى "الفاعلية القضائية" التي قادها الرئيس الأسبق لمحكمة العدل العليا، أهارون باراك.[٥٦] وقد وضّح فريدمان بعد تعيينه كوزير للعدل أن في نيّته الاستمرار في التعاون الكامل مع كل الجهات في جهاز القضاء والقانون.

مقابل الدعم الواسع في الحكومة لتعيين فريدمان، ظهرت في الجهازين السياسي والقضائي، تحفظات شديدة على تعيينه. وقد عكس رئيس حزب ميرتس، عضو الكنيست يوسي بيلين، هذه التحفظات بقوله: "فريدمان لم ينضم الى الحكومة بسبب كونه رجل قضاء ممتاز. هو يحصل على هذه الوظيفة بالأساس لأنه في السنوات الأخيرة قال عن جهاز القضاء ما يفكر عنه رئيس الحكومة". وشدّد بيلين على أن الحديث يدور عن رئيس حكومة يقع تحت التحقيق الجنائي، ويعيّن وزيرًا للعدل مناهضا للجهاز. وأكد بيلين أن الحديث ليس عن وزير لديه نقد على الجهاز، إنما عن شخص ليست لديه ثقة بالجهاز، الأمر الذي يعكس مقاصد رئيس الحكومة.[٥٧]

في الاحتفال الذي أقيم بمناسبة تعيين فريدمان، أعلن أنه يرغب في إحداث تغيير دراماتيكي – تعيين محامين من القطاع الخاص – كقضاة في المحاكم المختلفة. وقال فريدمان ذلك على خلفية نقده التقليد القائم وهو أن يتم انتخاب مدّعين من النيابة ورجال أكاديميين فقط لوظيفة القضاة في محاكم الصلح والمركزية ومحكمة العدل العليا.[٥٨]، وقد نجح فريدمان في تعيين قاضيين جديدين للمحكمة من خلفية مهنية في القطاع الخاص منذ أن تسلم منصبه.

ثلاثة أسابيع بعد دخول فريدمان لوظيفته، أمر مكتبه بتحضير اقتراح قانون يحد من إمكانية محكمة العدل العليا إلغاء قوانين سنت في الكنيست، ويفرض عليها العودة الى الكنيست لإحداث تغييرات في القوانين. وعلل فريدمان موقفه بأن تغييرا كهذا يعطي شرعية لعمل محكمة العدل العليا ويرفع من هيبتها وهيبة الكنيست أيضًا، واقتدى بالنموذج القانوني الكندي لتدعيم موقفه. وطرح فريدمان نموذجا يحدّد علاقة خاصة بين القانون والدستور بحسبه يستطيع قانون عادي في حالات معينة أن يبقى فعّالا رغم عدم تماشيه مع حقوق دستورية.[٥٩]

الوزير فريدمان اقترح أيضًا تغيير تشكيلة لجنة اختيار المستشار القضائي للحكومة بحيث يتم تعيين وزير عدل سابق

أو مستشار قضائي متقاعد كرئيس اللجنة بدلا من قاض متقاعد من محكمة العدل العليا. وأتى هذا الاقتراح لإضعاف قضاة المحكمة العليا وتحويل السلطة في عمليات التعيين الى السلطة التنفيذية. ووجه المستشار القضائي، ميني مزوز، انتقادا شديدا لاقتراح فريدمان قائلاً بأن: "هناك إشكالية كبيرة حتى في توقيت المبادرة للتغيير المقترح. زيادة التدخّل السياسي في عملية تعيين المستشار القضائي للحكومة، خاصةّ في واقع ارتفاع الفساد السلطوي، وبسبب التحقيقات ضد شخصيات عامة، تنقل رسالة جماهيرية سيئة جدًا من طرف الحكومة للجمهور، حتى لو كانت الاعتبارات هي اعتبارات أخرى". وأضاف مزوز بأنه "يظهر أيضًا السؤال: لماذا التغيير؟ ماذا حدث منذ قرار الحكومة ويبرّر التغيير اليوم؟ ولماذا الاستعجال في التغيير في هذا الوقت – بدون تنسيق، فحص ونقاش جماهيري؟". [٦٠]

انتقادات مزوز أضيفت إلى النقد الشديد من طرف الجهازين السياسي والقضائي ضد نوايا فريدمان إدخال تغييرات جذرية على الجهاز القضائي في فترة وجيزة. ووجه القاضي ميخائيل حيشين، نائب رئيس محكمة العدل العليا الأسبق، نقدا للوزير فريدمان ادّعى فيه "لم يمض شهران منذ جلوس فريدمان على كرسيه وإذا به يقترح تقليص صلاحيات المحكمة. لماذا الاستعجال؟ . . . الوزير أطلق على قضية رامون اسم "ملحق رامون"، وأنا أتعجب هل هناك علاقة بين هذه المقالة، وبين عدم شرعية محكمة العدل العليا وبين تعيين الوزير فريدمان؟ الإجابة هي طبعًا نعم". [٦١]

فريدمان من جهته تابع تقديم الاقتراحات "لإصلاح" الجهاز القضائي محاولاً تحديد فترة ولاية رؤساء المحاكم ونوابهم لسبع سنوات. وادّعى فريدمان أن اقتراح القانون مخصص لإعطاء إمكانية لترقية القضاة ومنع الارتباط بين رؤساء المحاكم ورئيس محكمة العدل العليا ووزير العدل. رئيسة محكمة العدل العليا، دوريت بينيش، اعترضت على هذا الاقتراح. وارتكز اعتراض بينيش على الادّعاء بأن هذا التحديد لمدة سبع سنوات يؤدي الى تسييس المحاكم، ويفرض على القضاة تركيز جهودهم في ضمان اختيارهم للوظيفة بدلا من استثمار جهدهم في عمل القضاء. وقالت بينيش بأن "الحديث يتم عن اقتراح غير ضروري ولا يحل أيا من مشاكل جهاز القضاء". [٦٢]

زادت حدة النقاش بين وزير العدل، فريدمان ورئيسة المحكمة العليا، بينيش، عندما قدّم الوزير اقتراحا لإجراء إصلاح في طريقة تعيين رؤساء المحاكم. اقترح فريدمان إقامة لجنة تحديد للرؤساء ونوابهم، وقد بعث لكبار جهاز القضاء، بمن في ذلك بينيش، طلبا بإعلامه رأيهم في الموضوع. على هذه الخلفية بعثت بينيش برد صارم للوزير فريدمان، تدّعي فيه أنه لا يمكن استيعاب اقتراحات كهذه من دون التشاور معها قبل ذلك. وكتبت بينيش في رسالتها التي نشرت في الإعلام أنه "من الواضح أن الاقتراحات التي نشرتها هي عبارة عن حلقة إضافية في سلسلة الخطوات التي تقوم بها، والتي تثير خلافا ونزاعا، وهدفها تفكيك المبنى القائم لجهاز القضاء وتقليص مكانة مؤسسة رئيس محكمة العدل العليا". [٦٣] ذكرت بينيش في رسالتها أنه رغم أن التعيينات هي من صلاحية الوزير فريدمان، لكنها خاضعة لمصادقتها. [٦٤] اقتراح فريدمان أتى من جهته من أجل إبطال تأثير رئيسة محكمة العدل العليا على تعيين قضاة المحاكم، الأمر الذي يعتبر في مجتمع القضاء تقزيما إضافيا لمحكمة العدل العليا.

هاجمت شخصيات مختلفة محاولات فريدمان إدخال تعديلات جذرية على جهاز القضاء في فترة وجيزة. وأجملت هذه الانتقادات القاضية السابقة في المحكمة العليا، داليا دورنر، والتي قالت: "إن ما يحدث اليوم هو سيطرة من طرف السلطة التنفيذية على المحكمة العليا، انقلاب تشريعي من خلاله تسيطر الحكومة على

السلطة القضائية. يتم عرض هذا كخلاف شخصي من أجل تضييع معالم السيطرة". [٦٥] وانتقد وزير العدل الأسبق دان مريدور الوزير فريدمان قائلاً إن "تعيين فريدمان وزيرا للعدل كان عملية غير جيدة والنتائج صعبة للجهاز. . . جهاز القضاء هو جهاز ذو جودة ويمتلك هيبة عالمية. هذا الجهاز يشعر بالهجوم وتطغى عليه أجواء صعبة". [٦٦] كما انتقد مريدور رئيس الحكومة إيهود أولمرت في الموضوع وقال إن آراء فريدمان كانت معروفة قبل أن يتم تعيينه.

وفي مقابلة مع رئيس المحكمة العليا السابق، البروفسور أهارون باراك، قال إن "القيمة المتراكمة لاقتراحاته [الوزير فريدمان] يحتمل أن تسيء بشكل قوي لمكانة محكمة العدل العليا ولقدرتها في فرض سلطة القانون، الأمر الذي من شأنه أن يعيد الديمقراطية سنوات كثيرة الى الوراء".

واعتبر نقد باراك خروجا واضحا عن عادته، الأمر الّذي عكس إحساسه بالخوف على الجهاز القضائي الّذي بناه على مدار السنوات. وأتت أقوال باراك على خلفية الإحساس المتراكم بأن خطوات الوزير فريدمان المنهجية أتت لإضعاف المحكمة العليا، الشيء الذي له ارتباط مباشر مع وضعية بعض الشخصيات السياسية المتربعة على قمة الهرم السياسي في إسرائيل. أقوال باراك جاءت في سياق تجري فيه حرب أخرى بين مكتب مراقب الدولة وبين رئيس الحكومة إيهود أولمرت. حرب كهذه اعتبرت جزءا لا يتجزأ من محاولات الجهاز السياسي وبالأساس من يقف على رأسه لإضعاف سلطة القانون بواسطة إضعاف السلطات القضائية والمسؤولة عن سلطة القانون.

وفي تعليق على التوتر بين وزير العدل ورئيسة محكمة العدل العليا قلل رئيس الحكومة من أهميته قائلاً: "من الممكن أن يكون النقاش مع الجهاز القضائي هائجا بل حتى مشتعلا. . . لكن غالبية العناوين بخصوص جهاز القضاء تتحدث عن المستوى الشخصي بين كبار مسؤولي الجهاز وأحيانًا في قضايا ضيقة. هذا يدل على أنها لا تتعامل مع موضوع جودة الخدمة التي يتلقاها المواطن". وأضاف رئيس الحكومة أن ثقة الجمهور مرهونة: "بقدرة الجهاز القضائي على تزويد خدمة صادقة وناجعة وذات فاعليّة". ولهذا السبب قرّر رئيس الحكومة وبالتنسيق مع وزير العدل فريدمان إضافة ٤٥٠ قاضيا في كل مستويات القضاء، ٨٥ منهم ستتم إضافتهم في إطار ميزانية ٢٠٠٨.

فاعلية مراقب الدولة، الصدام مع رئيس الحكومة ومحاولات تقزيم دوره

تمثلت إحدى القضايا المهمة الأخرى التي شغلت الساحة السياسية في اسرائيل في العام ٢٠٠٧، في العلاقة المتوترة بين رئيس الحكومة ومراقب الدولة، القاضي ميخا ليندنشتراوس. هذا التوتر ازداد نتيجة للانتقاد الحاد الذي وجهه مراقب الدولة لأولمرت بكل ما يتعلق بتصرفاته في عدد من القضايا، التي تظهر شكّاً في ارتكاب عمل جنائي أو تضارب مصالح، مثل قضية البيت في شارع كريمييه (القدس)، قضية مركز الاستثمار وقضية مصنع سيليكت عندما شغل أولمرت منصب وزير الصناعة، التجارة والعمل، في حكومة شارون. وازداد التوتر بين الطرفين عندما ادعى مراقب الدولة في اجتماع للجنة رقابة الدولة البرلمانية، ان رئيس الحكومة لا يحترم المراقب ولا يوفر له الأجوبة على الأسئلة التي يطرحها أمامه. وأجاب مكتب رئيس الحكومة أن مراقب الدولة يضلل أعضاء الكنيست وأنه يحاول ان

يمس بحق رئيس الحكومة في الدفاع عن نفسه، وهذا ضد الاجراء والقانون الملزم.[٦٧]

التوتر بين الطرفين ازداد عندما أرسل محامو رئيس الحكومة رسالة مطولة للمستشار القانوني للحكومة، أرادوا من خلالها أن يلفتوا انتباه المستشار القانوني للحكومة لتصرف المراقب في قضية البيت في كريمييه. وقال محامو اولمرت: "نطلب منك ان ترى برسالتنا شكوى ضد مراقب الدولة، وأن تأمر بفتح تحقيق ضده، اذ انه هو الذي خالف القانون، سواء كان من خلال التسريبات المبرمجة لمسودات تقارير الرقابة التي بلورت في مكتبه أم بالإساءة لرئيس الحكومة من خلال التخلي عن قواعد النزاهة والاستقامة الأساسية التي تفرض على كل موظف حكومي وعلى مراقب الدولة بالأساس."[٦٨]

التوتر بين مراقب الدولة ورئيس الحكومة ازداد أكثر عند ظهورهما في لجنة رقابة الدولة، في جلسة نقاش في قضية مركز الاستثمار في شهر تموز ٢٠٠٧. ومع أن القضية تتعلق بالفترة التي شغل فيها اولمرت منصب وزير الصناعة، التجارة والعمل، في حكومة شارون، إلا أن حدة الخلاف أدت بالطرفين الى تبادل التهم بعدم النزاهة وقصد الإساءة.[٦٩] وفي مقابلة خاصة في القناة ١٠ للتلفزيون نفى مراقب الدولة ادعاءات رئيس الحكومة بأنه يلاحقه قائلاً: "لا توجد ملاحقة لرئيس الحكومة، توجد رقابة وهذه الرقابة تتم بحسب معايير رقابة الدولة".[٧٠]

على الرغم من الاتهامات الصعبة لمراقب الدولة وعلى الرغم من التصادم بينه وبين رئيس الحكومة في لجنة رقابة الدولة، نجح اولمرت كما يبدو في الفوز بصراعه ضد المراقب. انتقاد اولمرت المستمر للمراقب ادى الى توترات صعبة في قسم مكافحة الفساد الذي أقيم في مكتب مراقب الدولة. في محادثات مغلقة سمع مراقب الدولة يقول إنه „لن تكون بعد تحقيقات كتلك التي كانت ضد أولمرت". ومع أن قضية مراقب الدولة وأولمرت لم تغب عن الذاكرة العامة وهي تعود لتطفو من حين لآخر، فإن التصادم بين الطرفين مس بمكانتيهما.

وأثبت اولمرت انه سياسي متمرس وقادر أن يتحايل على قواعد اللعبة السياسية ولديه مهارات قوية جدا للبقاء. لكن من ناحية اخرى، فإن هذه المهارة أضرت بمصداقيته وجعلت نسبة الدعم له تتهاوى لمستوى متدن جديد. من جهته أثبت اولمرت أنه لا يوّفر أية آلية من أجل الوصول إلى أهدافه حتى لو كان معنى ذلك المس بهيبة مؤسسة مثل مراقب الدولة. وقد أثبت تصرف اولمرت أنه مستمر في طريق من سبقه، شارون، الذي رسخ التمويه ومحو الحدود بين ألاعيب سياسية شرعية وبين تصرف جنائي.

٥- الساحة البرلمانية، الائتلاف الحكومي وتبني دور المصلح والمنقذ

في ضوء الجو السياسي المتعكر في اسرائيل في العام ٢٠٠٧، كما في سنوات سبقتها، بدأت تسمع في الساحة السياسية أصوات تطالب باصلاح الوضع. أعضاء كنيست كثيرون أعربوا عن الحاجة إلى تشديد قواعد السلوكيات والأخلاق العامة وتقوية مؤسسات المحافظة على القانون من أجل مواجهة موجة الفساد المتزايدة في الدولة. وأدى الجو العام الصعب حول قضية قصاب إلى تعاظم الشعور بالحاجة لتغيير جذري في النظام السياسي. واكد أعضاء كنيست كثيرون انه يجب انتخاب شخصية تترفع عن الاختلافات العميقة بين الجمهور وتتمتع بثقة جماهيرية وسمعة عالية لمنصب رئيس الدولة. وقد هيأ ذلك كله الوضع لانتخاب شمعون بيريس لهذا المنصب.

الأبعاد السياسية والحزبية لانتخاب شمعون بيريس رئيسًا

سبق أن تنافس شمعون بيريس على منصب رئيس الدولة مع موشيه قصاب في تموز ٢٠٠٠ وبعكس ما كان متوقعًا خسر المعركة. لذلك، فهو لم يعجل بالاعلان عن نيته التنافس على منصب رئيس الدولة اذا لم يضمن له أن يكون المرشح من قبل الحزب الحاكم على هذا المنصب.

وعلى ضوء مخاوف بيريس وقعت عملية تأهيله وانتخابه لمنصب الرئيس على رئيس الحكومة ايهود اولمرت. وقد وعد أولمرت بيريس أن يكون مرشح حزب كديما لمنصب رئيس الدولة. لكن حتى يتحقق هذا الوعد كانت هناك حاجة لضمان أغلبية من أجل انتخابه. كما كانت هناك حاجة لضمان دعم حزب شاس، الذي خيب ظن بيريس في الماضي، من أجل الحصول على هذا المنصب الرفيع. وقد دعم مجلس حكماء التوراة لحزب شاس، في اجتماع عقد في منزل الحاخام عوفاديا يوسيف، شمعون بيريس للمنصب.

بعد ان دعم شاس ترشيح بيريس تحول الى مرشح كديما الرسمي. تنافس مع بيريس مرشح حزب الليكود ومن كان يشغل منصب رئيس الكنيست، رؤوبين ريفلين، ومرشحة حزب العمل، كوليت أفيتال. جرت الانتخابات لرئاسة الدولة في ١٣ حزيران في مقر الكنيست. وحصل بيريس على ٥٨ صوتا من أصوات أعضاء الكنيست، أي ثلاثة أصوات أقل من المطلوب من أجل الفوز. ريفلين حصل على ٣٧ صوتا وأفيتال حصلت على ٢١ صوتا. نتيجة لعدم حصول أي منهم على الأغلبية المطلوبة للفوز، حددت جولة ثانية للانتخابات. قبل الانتخابات أعلنت كوليت أفيتال أنها تنسحب من المنافسة وتدعم ترشيح شمعون بيريس.[٧١] هذا الدعم رجح كفة بيريس، الأمر الذي جعل ريفلين يعلن عن انسحابه من المنافسة. لذلك، جرت المرحلة الثانية من انتخاب بيريس عقدت أوراق "مع" و"ضد".[٧٢] وقد انتخب بأغلبية ٨٦ ومعارضة ٢٣ عضو كنيست.

كان انتخاب بيريس حدثا فريدا من نوعه، ينطوي على تعبير عن إجماع ونية حسنة، ازاء الفساد والقضايا المشينة التي ميزت الساحة السياسية في السنوات الأخيرة. من جهة أخرى أثبت انتخاب بيريس المقدرة السياسية لرئيس الحكومة، الأمر الذي يمكن أن يعيد الاحترام لمؤسسة رئيس الدولة من جهة، وأن يزيد من تأثير حزب كديما على الساحة السياسية الاسرائيلية، من جهة أخرى.

وعلى خلفية انتخاب بيريس واستقالته من الكنيست دخل البروفسور والجنرال في الاحتياط إسحق بن يسرائيل إلى الكنيست عن حزب كديما وجرت جولة تعيينات جديدة في الحكومة. فقد تم تعيين يعقوب ادري وزيرا لتطوير النقب والجليل مكان بيريس. وعينت عضو الكنيست روحاما أبراهام وزيرة من دون حقيبة، وحلت محل ادري في منصب الوزيرة المسؤولة عن العلاقة بين الحكومة والكنيست. وعين عضو الكنيست ديفيد طال من كديما في منصب رئيس الائتلاف ورئيس كتلة كديما. وعين عضو الكنيست يوئيل حسون في منصب رئيس لجنة الكنيست، مكان روحاما أبراهام.

أمّا على صعيد السياسة الخارجية فإن ما يمكن قوله هو أن الانتقاد الجماهيري الشديد لحكومة أولمرت، في أعقاب حرب لبنان، وخاصة بعد نشر التقرير الجزئي للجنة فينوغراد، شكل عاملا أساسيا في هذه السياسة الخارجية، وخاصة في كل ما يتعلق بالمفاوضات مع السلطة الفلسطينية. إنّ اخفاق الحكومة في الحرب والقاء المسؤولية على من يترأسها

أجبرا أولمرت على استثمار مجهود في تغيير جدول الأعمال السياسي في اسرائيل. على الرغم من أن هناك من ادعى أن الحكومة ليست مجبرة أن تكون صاحبة جدول أعمال سياسي واضح، إلا أن الحكومة بدأت بالبحث عن طرق لاظهار المفاوضات مع السلطة الفلسطينية على جدول الأعمال، مباشرة بعد نشر التقرير الجزئي للجنة فينوغراد. ومن هنا يمكن التقدير أن المفاوضات الإسرائيلية-الفلسطينية ما هي إلا آلية في يد حكومة أولمرت من أجل خلق جو عام وإحساس بأن الحكومة تبذل مجهودًا لتدعيم مصالح إسرائيل الإستراتيجية، مع أن الهدف هو التعتيم على قضايا أخرى كان من الممكن أن تحرج الحكومة ومن يرأسها، خصوصًا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار البون الواسع بين تصريحات أولمرت ووزرائه وبين السياسات القهرية والاستيطانية على الأرض.

ولدى النظر الى العمل السياسي والعسكري الذي يقوم به كل من أولمرت، باراك وليفني، يمكن التقدير أيضًا أن كلا منهم يبذل جهدًا لتسويق نفسه كسياسي يتمتع بقدرة القيادة والقيام بوظيفة رئيس الحكومة، وذلك من دون المس بشكل قوي بالقدرة على العمل كطاقم سياسيين متزن، مهني وموثوق به، الأمر الّذي يخدم المصالح السياسية لكل واحد منهم، باعتبار أن لديهم خططا سياسية بعيدة المدى، إمّا للمحافظة على كرسي رئيس الحكومة، كما هي الحال مع أولمرت، أو الوصول إليه، كما هي الحال مع باراك وليفني.

الخلاصة

تثبت الاحداث السياسية التي ذكرت اعلاه بما لا يدع مجالا للشك أن الساحة السياسية الاسرائيلية تشكل ساحة متشعبة ومتفرعة ومعقدة يشارك فيها لاعبون سياسيون مختلفون ذوو مصالح مختلفة. هذه الساحة هي حلبة لصراع البقاء السياسي للاعبين غالبيتهم يظهرون أنفسهم كمن يتفقون على المصالح الاستراتيجية لكل النظام ويعملون من اجل المحافظة عليها، لكن في الصراعات بينهم لا يوفرون أية وسيلة للوصول إلى أهدافهم. الصراع من اجل البقاء للحزب الحاكم وقادته السياسيين يشكل سببا مركزيا في التطورات السياسية في العام ٢٠٠٧. في هذا العام تجلت الكثير من أساليب التصرف، ليست جميعها جديدة، والتي تشير الى تجذّر واستحكام المس بالسلطة القضائية، وسيطرة مصالح سياسية واقتصادية ضيقة ونعرات شخصية على النظام السياسي.

العام ٢٠٠٧ هو عام مجهود جماعي لصراع بقاء سياسي للحزب الحاكم، الذي فاز في انتخابات الكنيست في العام ٢٠٠٦، ولكن مستقبله السياسي في الانتخابات القادمة غير مضمون بتاتا. على ضوء الخطر الوجودي لكديما ومن يترأسه، استثمرت جهود جمة للحفاظ على استقرار الائتلاف، من خلال اجراء تغييرات في تركيبته وتركيبة الحكومة. محاولات البقاء نتجت عمّا اعتبر كاخفاق في الحرب الثانية على لبنان والاخطاء التي ظهرت في عمليات اتخاذ القرار من جانب الحكومة، وخاصة رئيس الحكومة ووزير الدفاع.

اخفاق الحرب ونشر نتائج لجنة فينوغراد في التقرير الجزئي أشعل الصراعات بين القوى السياسية المختلفة. كديما طمحت الى المحافظة على استمرار حكمها من خلال اظهار الوحدة وبذل مجهود خاص لمنع شرخ بين رئيس الحكومة ومن تعد الشخصية الثانية في الحزب، تسيبي ليفني. كذلك في حزب العمل، الشريك الأكبر لكديما في الحكومة، تطورت صراعات سياسية بسبب اخفاق رئيس الحزب السابق في تأدية وظيفته كوزير الدفاع. لكن، الأزمة في حزب

العمل انتهت باجراء انتخابات داخلية وفوز ايهود باراك على غريمه واختياره وزيرًا للدفاع. شريك آخر كبير ومهم في الائتلاف، حزب شاس، استغل ضعف رئيس الحكومة من أجل الحصول على تنازلات سياسية ومالية. شاس أملى شروطا على مضامين مفاوضات اسرائيل مع الفلسطينيين وهدد بالانسحاب في كل مرة اعلنت فيها الحكومة ومن يترأسها عن نيتهما في التفاوض على القضايا المركزية للصراع، خاصة قضية القدس، المستوطنات واللاجئين.

إن أي تطرق، مهما يكن، للساحة السياسية الاسرائيلية في العام ٢٠٠٧ لا يمكن أن يتغاضى عن قضايا الفساد الجنسي والمالي لشخصيات مركزية في الحكم، والتي عصفت بالدولة وشكلت انعكاسا لطرق التصرف وللثقافة السياسية الإسرائيلية والّتي فقدت كل قيد أو حد أخلاقي أو أدبي. قضية رئيس الدولة السابق، موشيه قصاب، وقضية وزير العدل السابق، حاييم رامون، أدّتا للشعور العام بكون النظام السياسي فاسدا وأن هناك شرخا عميقا بين النخبة السياسية المسيطرة وبين الجمهور. كما أن قضايا الفساد المالي المرتبطة برئيس الحكومة وبوزير المالية السابق عمقت الشكوك بالمؤسسات الرسمية وبالقائمين عليها وأضعفت أولمرت وحكومته. وكانت لهذه القضايا، المتعلقة بتصرفات غير لائقة على المستوى الشخصي، تبعات سياسية مباشرة. فهي مست بعلاقة السياسيين مع الجمهور وأضرت بثقته في النظام السياسي بشكل عام وأدت الى تغييرات في التعيينات في الحكومة وخارجها بشكل خاص.

على ضوء هذه التطورات تميزت الساحة السياسية بصراعات مستمرة بين لاعبين سياسيين وقضائيين، على ضوء الشعور العام المبني على أساس متين ان هناك توجهات قوية لفساد سلطوي يهدد أسس حكم القانون في اسرائيل. فنزاع وزير العدل مع رئيسة المحكمة العليا ونزاع رئيس الحكومة مع مراقب الدولة هما نزاعان مرتبطان برابط وثيق. هناك مجهود سياسي شديد لإضعاف جهاز القضاء بعد فترة مر فيها النظام السياسي بعمليات قوننة شديدة. تنحي رئيس المحكمة العليا السابق، أهارون باراك، عن كرسي القضاء وتعيين دوريت بينيش خلفا له أدت بجهات سياسية إلى محاولة وضع حدود جديدة في قوانين اللعب بين السلطة التنفيذية والسلطة القضائية. محاولات التحكم الكامل تقريبا من جانب السلطة التنفيذية بالسلطة القضائية تساعد الاولى في اشعال الغرائز ودفع مصالح الّذين يقفون في قمة الهرم السلطوي.

ومع أن انتخاب شمعون بيريس رئيسًا للدولة، أنقذ سيرته السياسية ذات الانطباع الخاسر والتراجيدي وأعطى شعورًا باصلاح الغبن والاجحاف بحق الشخص من ناحية وإرادة التصحيح من ناحية أخرى، إلا أن كون هذا الحدث هو الوحيد الذي تم إجماع سياسي من حوله، يبقي الطابع الفاسد هو الطابع الغالب على حكومة أولمرت والتي تحاول إطالة عمرها بطرق اصطناعية منتظرة فرصًا أفضل للخوض في معترك انتخابي جديد يضمن للقائمين عليها مكانا مرموقًا في الحكومة القادمة.

(الهوامش)

١ أبيرام زينو، "لجنة فينوغراد تعمل لاتعجال التقرير النهائي"، Ynet، 13.3.07
٢ أبيرام زينو، „محكمة العدل العليا: تصرفات لجنة فينوغراد – استخفاف بالمحكمة" Ynet، 22.3.07
٣ أبيرام زينو، "لجنة فينوغراد للمحكمة العليا: أعطنا مزيدا من الوقت" Ynet، 1.4.07
٤ يرون دروكمان، "فينوغراد عن أولمرت: مسؤول شخصيًا عن الإخفاقات"، Ynet، 30.04.07
٥ إفرات فاري، "التماس للمحكمة العليا: الطلب من أولمرت الاستقالة"، 1.5.2007 . www.news.nana10.co.il.
٦ روني سوفير وأطيلا شومفلبي، "أولمرت: لن أستقيل، سنستخلص العبر سويًا"، Ynet، 30.04.07
٧ المصدر السابق.
٨ يرون دروكمان، "فينوغراد عن حالوتس: إيمان زائد بقوة الطيران"، Ynet، 30.04.07
٩ نير ياهف، "الوزير بينيس استقال من الحكومه"، 30.10.07 . **http://www.nfc.co.il**.
١٠ أطيلا شومفلبي، "كابل يستقيل: العمل يفكك الائتلاف؟" Ynet، 01.05.07
١١ أطيلا شومفلبي، إيتان كابل: لا أستطيع الجلوس في حكومة أولمرت، Ynet، 01.05.07
١٢ أطيلا شومفلبي، مقربو ليفني: هي لا تعمل على عزل أولمرت، Ynet، 01.05.07
١٣ روني سوفير، "ليفني كسرت الصمت: أولمرت يجب أن يستقيل"، Ynet، 02.05.07
١٤ أطيلا شومفلبي، "ليفني: فكرت بالاستقالة، لكني تراجعت"، Ynet، 03.05.07
١٥ روني سوفير، "أولمرت وليفني التقيا: نعمل معًا"، Ynet، 06.05.07
١٦ أطيلا شومفلبي، "إيهود باراك وعامي أيالون ينتقلان الى الجولة الثانية، Ynet، 29.5.2007
١٧ أطيلا شومفلبي، "بيرتس لأنصاره: "التجنّد بكل القوة من أجل أيالون"، Ynet، 3.6.2007
١٨ أطيلا شومفلبي، "بينيس: باراك يحدّد سقفا أخلاقيا – أنا معه"، Ynet، 6.6.2007
١٩ أطيلا شومفلبي، "باراك: سأجلس مع أولمرت، لكن عليه استخلاص الاستنتاجات"، Ynet، 08.05.07
٢٠ باراك يعد: "نستقيل بعد فينوغراد"، **http://news.walla.co.il/?w=/1/1130204/1.7.07**.
٢١ مراسلو Ynet، "من الإعلان حتى لائحة الإتهام – مسيرة القضية"، Ynet، 23.01.07
٢٢ أبيرام زينو، "رئيس الدولة موشيه قصاب يتهم بالاغتصاب"، Ynet، 23.01.07
٢٣ مراسلو Ynet، "من الإعلان حتى لائحة الاتهام – مسيرة القضية"، Ynet، 23.01.07
٢٤ أبيرام زينو، "الرئيس لم يستقل: طلب الاعتكاف مؤقتًا"، Ynet، 24.01.07
٢٥ أبيرام زينو، "قصاب ضد الإعلام: أهدرتم دمي"، Ynet، 24.01.07
٢٦ أبيرام زينو وأطيلا شومفلبي، "الكنيست صادق على اعتكاف الرئيس قصاب"، Ynet، 25.01.07
٢٧ أبيرام زينو، "مزوز: قصاب وقّع على تسوية– يستقيل ولا يسجن"، Ynet، 28.06.07
٢٨ مراسلو Ynet، "مزوز: قصاب تصرّف كشخص ذي جنوح جنسي متواصل"، Ynet، 30.06.07
٢٩ أبيرام زينو، "قصاب: اعترفت بأني قبلت وضممت من منطلق التحبب"، Ynet، 28.06.07
٣٠ أمنون ميرندا وأبيرام زينو، "قصاب قدّم إستقالته"، Ynet
٣١ مراسلو Ynet، مدّعي الدولة: لم نتوقع نقدا بقوة كهذه، Ynet، 29.6.2007، باعيل برونوفسكي، الكثيرون تظاهروا في ساحة رابين: ميني مزوز، أنت جبان، 1.7.2007
٣٢ أخبار القناة الثانية للتلفزيون الإسرائيلي، 8.4.08.
٣٣ فيريد لوبيتش وآفي كوهين، رامون أدين بعمل مشين: "أقواله غير موثوق بها"، Ynet، 31.1.2007
٣٤ ياعيل برونوبسكي، رئيس ائتلاف النساء: بالإمكان الافتخار بالقضاة، Ynet، 31.1.2007
٣٥ أبيرام زينو، "هذه ليست حالة من المفروض أن تصل الى المحكمة"، Ynet، 31.1.2007
٣٦ فيريد لوبيتش، "رامون: سأستأنف الحكم"، Ynet، 31.1.2007
٣٧ فيريد لوبيتش، "رامون أدين بدون وصمة – ويستطيع العودة الى السياسة"، Ynet، 29.3.2007
٣٨ ياعيل برونوفسكي وأبيرام زينو، "منظمات النساء: "عودة رامون – عدم الثقة بالحكم""، Ynet، 4.7.2007
٣٩ روني سوفير وأطيلا شومفلبي، "نهائيا: رامون سيكون نائب أولمرت"، Ynet، 4.7.2007
٤٠ مقياس الديمقراطية، المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، www.IDI.org.il
٤١ موقع الجبهة، 1/6/2007، http://www.aljabha.org
٤٢ موقع الجبهة، ٨/6/2007 http://www.aljabha.org

٤٣ موقع الجبهة، 30/11/2007، http://www.aljabha.org

٤٤ موقع الاكتروني للتجمع، http://tajamoa.org، ٦/ 23/ 2007

[45] Amal Jamal, "Nationalizing States and the Constitution of 'Hollow Citizenship': Israel and its Palestinian Citizens. Ethnopolitics, vol. 6, no. 4 (November 2007), pp. 471-493.

٤٦ أطيلا شومفلبي، "أول وزير عربي في إسرائيل: غالب مجادلة"، 10.01.07، Ynet.

٤٧ المصدر السابق.

٤٨ المصدر السابق.

٤٩ أطيلا شومفلبي، „صفقة بيرتس ومجادلة: سخرية وفلة احترام"، 11.01.07، Ynet.

٥٠ المصدر السابق.

٥١ المصدر السابق.

٥٢ أطيلا شومفلبي، "ليبرمان: تعيين مجادلة – عملية غير شرعية"، 12.01.07، Ynet.

أطيلا شومفلبي، "صفقة بيرتس ومجادلة: سخرية وفلة احترام"، 11.01.07، Ynet.

٥٣ المصدر السابق.

٥٤ إذاعة الجيش (غالي تساهال)، ٧/ ٢/ ٢٠٠٧.

٥٥ مراسلو Ynet، "الحكومة تصادق الليلة: فريدمان–وزير العدل"، 6.2.2007، Ynet

٥٦ أمنون ميرندا، "الوزير فريدمان: "سأحافظ على احترام المحاكم"، 7.2.2007، Ynet

٥٧ أبيرام زينو، "الوزير فريدمان: تعيين محامين مستقلين كقضاة"، 11.2.2007، Ynet

٥٨ أبيرام زينو، "فريدمان: سحب صلاحيات محكمة العدل العليا بإلغاء قوانين"، 25.2.2007، Ynet

٥٩ أبيرام زينو، "مزوز ضد فريدمان: لماذا العجلة للتغيير؟"، 7.6.2007، Ynet

٦٠ إفرات فايس، "حيشين: الوزير فريدمان – العدو الأكبر للمحاكم"، 27.6.2007، Ynet

٦١ أمنون ميريندا، "فوز لفريدمان: تحدّدت فترة ولاية رؤساء المحاكم"، 9.7.2007، Ynet

٦٢ يوناتان ليس، "أزمة فريدمان–بينيش: شمغار وباراك يتدخّلان"، هآرتس، 5.8.2007

٦٣ أمنون ميرندا وأبيرام زينو، "رئيس الحكومة يجب أن يسوي الأمور بين بينيش وفريدمان"، 1.8.200، Ynet

٦٤ أبيرام زينو، "حيشين: فريدمان سبب كثيرا من الضرر في نصف سنة"، 22.8.2007، Ynet

٦٥ صوت إسرائيل، الشبكة الثانية، ٤/ ٧/ ٢٠٠٧.

٦٦ روني سوفير وميري حسون، "مكتب رئيس الحكومة: مراقب الدولة يضلل أعضاء الكنيست"، 06.03.07، Ynet

٦٧ أبيرام زينو، "مزوز: لن نحقق مع مراقب الدولة"، 15.05.07، Ynet

٦٨ أمنون ميرندا، „أولمرت في الكنيست: رقابة الدولة أصبحت سيركا"، 25.07.07، Ynet

٦٩ مقابلة مراقب الدولة مع رافيف دروكر، القناة العاشرة للتلفزيون، 29.7.07.

٧٠ أمنون ميرندا، "أعضاء الكنيست ينتخبون الرئيس التاسع"، 13.6.2007، Ynet

٧١ أمنون ميرندا، "بعد المرحلة الأولى: ريفلين يخرج من المنافسة باكيًا"، 13.6.2007، Ynet